وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التحولات السياسة الخارجية التركية بعد مجيء رجب طيب أردوغان

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبة:

بن أفرول صابرينة

تحت إشراف الأستاذة:

مناعي ليديا

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة	أودية مياسة	رئيسا
الأستاذة	مناعي ليديا	مشرفا مقررا
الأستاذ	أبصير أحمد طالب	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم: 2022/07/03

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل "وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

الى الوالدين الكريمين حفظهما الله، والى جميع اخواتي، والأصدقاء وكل زملائي

والى كل من ساعدني من قريب وبعيد في اكمال هدا العمل المتواضع .

شكر و عرفان

لا يسعنا في هذا المقام سوى أن نتقدم بخالص الشكر

و العرفان إلى الأستاذة المشرفة

" **ليديا مناعي** "

على تفضلها بقبول الإشراف على مذكرتي

وعلى كل توجيهاتها وملاحظاتها القيمة والسديدة.

كما نوجه تحية خالصة الى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية

مقدمة

لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، اذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم فكانت إسطنبول عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات واقواها على مر العصور من الرومانية الى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية، وكانت منارة من منارات القوة والعلم والتأثير .

ولكن هذه المكانة تراجعت نوعا ما وهي حال أي دولة تمر بمرحلة من مراحل حياتها ولكن بوصول الرئيس الحالي لها وهو رجب طيب أردوغان عاد وهج ونور هذه الدولة ليسطع من جديد ولكن بأسلوب وطريق مغاير لما كان متبع في سياساتها الماضية وأول خطاب القاه طيب رجب اردوغان اثناء فوزه بعهدته الأولى لمح الى عودة الإمبراطورية العثمانية من جديد بحلة جديدة بقوله:" تركيا الروحية أوسع من تركيا الجغرافية " وهي إشارة العودة على الساحة السياسية الدولية.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة التي بدأت بانهيار المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي وحلفائه(، تحاول تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة وخصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم واستلامه السلطة في عام 2002حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا وفي التأثير أيضا في الصراعات المحيطة بها من دول الجوار وان تكون وسيطا مقبولا عربياً ودولياً.

1-أسباب اختيار الموضوع:

ان اختياري لهذا الموضوع يعود لنقص الدراسات الاكاديمية حول موضوع التحولات في السياسة الخارجية التركية بعد وصول طيب رجب اردوغان ومكانة تركيا على الساحة الدولية.

2-الأسباب الذاتية:

نظرا للتطور الحاصل في تركيا منذ وصول أردوغان الي السلطة والتحول في السياسة الخارجية التركية حيث أصبحت تركيا دولة فاعلة علي المستوى الإقليمي والعالمي ، وهذا ما شجعنا للولوج في السياسة الخارجية التركية.

3-أهمية الدراسة:

أ- **العلمية** : يندرج موضوع الدراسة في التحولات في السياسة الخارجية التركية بعد وصول طيب رجب ارد وغان في مجال السياسة الخارجية ولها وزن في العلاقات الدولية وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية والتحول في السياسة الخارجية ، محاولة معرفة أسباب وانعكاسات الدولية والإقليمية.

ب-العملية: هذه الدراسة يظهر دورها في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وكذا مكانة تركيا في القارة الأوروبية والامريكية.

4-الإشكالية: من خلال ما سبق ونظرا لأهمية الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثر مجيء أرد وغان على السياسة الخارجية التركية؟ وما هي اهم التحولات التي طرأت عليها؟

ولتحديد الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما مرتكزات وأهداف السياسية الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية؟
- ماهي محددات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية؟
- ما مستقبل السياسة الخارجية التركية بعد وصول ارد وغان؟
- ماهي محددات السياسة الخارجية التركية؟

5-حدود المشكلة:

أ-**الاطار المكاني:** تركز على التحولات السياسية التركية في عهد ارد وغان .

ب-الاطار الزماني: تعالج هذه الدراسة الفترة بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في سنة 2002 الى يومنا هذا وهذه الحقبة شهدت عدة تطورات.

ت- الاطار الموضوعي : دراسة الدور التركي وسعيها للحصول علي مكانتها في الساحة الدولية.

6-فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المحورية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية لتفسير السياسة الخارجية.

- السياسة الخارجية التركية قائمة على المصالح الذاتية.
- التعاون الاقتصادي والعسكري يزيد من التعاون السياسي والاستراتيجي.
- السياسة الخارجية التركية تسعى الى فرض نفوذها من خلال منظمة حماس.
- القوة الاقتصادية للدولة والمكانة تزيد من تأثير الدولة في النظام الدولي.
- التوافق السياسة الخارجية للدول مع سياسة القوى المؤثرة تؤدي بها لي تحقيق نفوذ إقليمي وتحقق أهدافها الخارجية.

7-الاطار المنهجي:

أ- **المنهج التاريخي:** ان أي دراسة علمية لا تخلو من المنهج التاريخي حيث اننا استخدمنا هدا المنهج من ابراز الاحداث التاريخية السابقة وإدخال الظروف السائدة في تلك

الفترة التي عبرت تركيا من خلالها.

ب-المنهج التحليلي: هذا المنهج يحلل العلاقات الإقليمية الدولية في نظام الإقليمي ضعيف يسمح بالانتقال من الجزء الى كل من خلال التدرج في مستويات التحليل الثلاث انطلاقا من الدولة الى المستوي النظام الإقليمي انتهاء بالنظام الدولي أي علاقات المصالح بين الدول، وهذا يؤدي بنا على دراسة تاريخ وجغرافية تركيا لمعرفة توجهاتها في السياسة الخارجية ومصالحها.

8-الاطار النظري:

انطلق من نظريات مهمة في تحليل العلاقات الدولية وتفسير طبيعة التفاعل بين الدول ، وفي دراستنا اعتمدنا علي نظريات كبرى في العلاقات الدولية وهي الواقعية التي تقوم علي أساس القوة في العلاقات الدولية لتحقيق المصالح الوطنية للدول والتنصل من القيود الأخلاقية

فالدول تسعى للحصول علي القوة وزيادتها والاحتفاظ بها من خلال تفاعلاتها مع النظام الدولي عبر سياستها الخارجية والمبرر الوحيد لسلوك الدولة الخارجي هو مصلحتها الوطنية وليس الاخلاق.

وتظهر جليا في علاقات تركيا مع الأطراف الدولية في السياسة الخارجية التركية نلاحظ ان تركيا تسعى لتحقيق مصالحها وكذلك في زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية.

ومن بين النظريات اخذنا بنظرية اتخاذ القرار أي الاخذ بمجموعة من البدائل المتاحة وتعتبر من اهم النظريات في دراسة العلاقات السياسة الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي السياسة الخارجية في اتخاذهم قرارات معينة.

كما اخذنا في هذه الدراسة بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية التي تلعب دورا كبيرا في توجيه صانع القرار التركي وما تلعبه الشخصية الكاريزمية (ارد وغان) في صناعة القرار للسياسة الخارجية التركية الجديدة.

9-تقسيم الدراسة:

طرقنا في دراستنا هذه الي التحولات في السياسة الخارجية التركية بعد وصول اردوغان وقسمتها الي ثلاث فصول:

حيث يستعرض الفصل الأول ماهية السياسة الخارجية التركية و يحتوي علي ثلاث مباحث المبحث الأول ركزنا علي المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية التركية ، اما المبحث الثاني فيتناول عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ودور العوامل الشخصية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية ودور المؤسسات الرسمية والأحزاب في عملية صنع السياسة الخارجية التركية ، اما المبحث الثالث يتناول اهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية.

اما بالنسبة للفصل الثاني تطرقنا الي التحولات في السياسة الخارجية التركية ويحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول حيث استعرض مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي للشرق

أوسط ورؤية حزب العدالة والتنمية للتنظيم الإقليمي في الشرق الأوسط والسلوك التركي الجديد، اما بالنسبة للمبحث الثاني فتناول الاحداث الجديدة في القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الدور التركي وجاء فيه موقف تركيا من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة وجهود تركيا في التسوية السليمة للقضية الفلسطينية، اما المبحث الثالث يتناول أهمية الدور التركي في الاستراتيجية الامريكية واشكالية العلاقات التركية الأوروبية.

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول
ماهية السياسة
الخارجية التركية

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية. وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية. وفي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما اكسب دراستها أهمية بالغة. ويقدم هذا الموضوع دراسة دقيقة للسياسة الخارجية وفقا للمباحث التالية :المبحث الأول يتناول محددات السياسية الخارجية التركية الداخلية والخارجية، أما المبحث الثاني فتناول عملية صنع السياسة الخارجية فذكرنا فيه عن دور العوامل الشخصية في عملية صنع القرار ودور المؤسسات الرسمية في صنع القرار، فيما تناول المبحث الثالث أهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية

شهدت السنوات الاخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، فقد حرصت القيادات الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية في الدوائر المختلفة، و زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية ، وقد كان العامل الديني والعامل الجغرافي تأثير مباشرا على العلاقات العربية التركية وهذا ما سوف نتناوله.

أ- المحدد المكاني :

إن السياسية الخارجية التركية لحكومة حزب العدالة والتنمية تقوم على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسية المتعددة الأبعاد، التي تفرض رؤية تركيا كونها دولة مركزية وليس من دول الأطراف، ويعني أن هذا التصور بالسياسية المتعددة الأبعاد أن تركيا يجب أن تطور علاقتها الخارجية من الاقتصار على الدائرة الغربية إلى عدد أوسع من الدوائر، خاصة الدوائر التي ترتبط بها تركيا ثقافيا وجيوبولتيكيا وتاريخيا. لتركيا موقع جغرافي متميز، فهي جسر متعددة الاتجاهات بين أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهي تربط بالعالم الإسلامي والعالم الغربي لكونها دولة علمانية إسلامية، فتركيا كانت حجر الزاوية لمواجهة الاتحاد السوفياتي للوصول إلى المياه الدافئة، فهذه المكانة أعطت لتركيا دورا إقليميا الذي كانت قد ابتعدت عنه، فقد رأت تركيا أن الابتعاد عن دورها اضعف مركزها الإقليمي و علاقتها بدول الشرق الأوسط .فتركيا تسيطر مضيق البوسفور والدردنيل تمنحها السيطرة على البحر الأسود والبحر المتوسط، وهذا ما يعطي لها حرية ومكانة تجاه منطقة الشرق الأوسط .إن تركيا تتطلع إلى الدول العربية على افتراض أنها حامية لأمنها في الحدود الجنوبية ومن الصعوبة افتراض

تعرضها الي اعتداء قد يقع من دول الجوار. ووفق ذلك كله ترى تركيا أن عليها استغلال موقعها في المنطقة لتحقيق مصالحها وذلك من المبادئ التالية[1]:

1-تتحكم في مواقع استراتيجية للعديد من الدول العربية جغرافيا وأمنيا ومنها العراق وسوريا بكونهما دول الجوار.

2-جانب الحدود حيث تعد الحدود من أهم القضايا السياسية والأمنية التي تؤثر في العلاقات التركية العربية، وهناك قضايا خلافية حول (الموصل ولواء الإسكندرانية).

3- موقف تركيا موقع صراع بين الإقليمي والدولي. عندما اتجهت تركيا نحو الغرب ،كان لها علاقة مضطربة في منطقتها الإقليمية ،وعندها تبنت لاكتشاف جوارها الإقليمي ،بما في ذلك العربي والقوقازي توترت علاقاتها بالطموح الأوروبي لذلك رأت تركيا انه يجب عليها التحرك تجاه الدوائر المحيطة بما فذلك الدائرة العربية ،الدائرة الغربية ،الدائرة القوقازية.

ب-محدد الموارد المائية :

تعتبر المياه احد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية للدول خاصة في العصر الحالي، وذلك لما تمتلكه الدولة من قوة عند توفرها على منابع الأنهار بالإضافة إلى شواطئها مع البحار والمحيطات وتوفرها على مضايق إقليمية ودولية. وكل هذه العناصر توفر للدولة قوة تجعلها تتبنى سياسة خارجية مميزة وفاعلة.

كما ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية، وذلك لأن تركيا تعتبر من أغنى دول العالم بالموارد المائية، مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة .

[1] – غانية شطبا، "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 8 ، جانفي2016 ،ص305.

تعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه كل من سوريا والعراق، ولازالت تركيا تصرح بين الحين والأخر بأن هذين النهرين هما نهران تركيان [1].

ت- المحدد الديني:

لقد أسس الدين الإسلامي العلاقة العربية –التركية، الشرق أوسطية ، فالتيار الديني الذي اضطهد في بداية الثورة ولم تتمكن السلطة التركية من كبحه، فقد عاد مؤخرا وبدأ يشكل واقعا هاما على ساحة الفعل التركي الداخلي. وإذا كانت تركيا دولة علمانية فإن شعبها في الوقت نفسه مسلم، ولم تعمل تركيا على تصدير مبادئها ومنها العلمانية وقد ظلت في حدودها وضمان عقيدتها في إطار معين من الديمقراطية، وذلك النمط الذي أبرز قوة التيار الديني حينما أسفرت الانتخابات البرلمانية عام 1995 عن فوز حزب الرفاه الإسلامي بأكبر نسبة من الأصوات وعند الحديث عن العلاقات العربية التركية في الإطار الإسلامي يجب أن نركز على:

–فهم أبعاد العلاقة التي تربط الحقل الجيوسياسي العربي والتركي بالعالم الإسلامي.

– حجم الدور الذي قام به الشعبان العربي والتركي في بناء التاريخ الإسلامي ومؤسساته

– الموقع الذي تحتله كل من تركيا والدول العربية كمناطق استراتيجية إقليمية.

إن إجمال العلاقات العربية–التركية والعلاقات التركية بدول الشرق الأوسط من منظور العقيدة يقتضي أن نلمح ولو بصورة موجزة إلى أهم العوامل التي أقرت تباين هذه العلاقات وهي: المستشرقون والمبشرون فقد التقط بعض الكتاب الأتراك والعرب الصورة المقلوبة التي رسمها المستشرقون الذين استطاعوا أن يصفو كل طرف بصفات معادية للطرف الأخر. كذلك

محمد عربي لا دمي،" **السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والابعاد**" موقع المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه

[1] //democraticac.de:في 2022/04/04 على10:20

الصهيونية التي كانت على خلاف كبير مع الدول العثمانية وخاصة خلال الأعوام 1902- 1896وهي الفترة التي شهدت محاولات تيودور هيرتزل إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وكذلك التطرف القومي الذي يغديه الغرب في سبيل تمزيق اللحمة بين الطرفين وقد أحسن هؤلاء استغلال الدين كفارق بدل أن يكون هامش تلاقي خاصة أن تركيا تعيش حالة تغريب من عدم القدرة على فهم انتماءاتها العقائدية فهي دولة علمانية ولكن معظم سكانها مسلمون.

ث-المحدد السياسي :

عبرت السياسة الخارجية التركية على الدوام عن ازدواجية تعددية تعكس طبيعة الأوزان السياسية النسبية للقوى المشاركة والمتداخلة في عملية صنع هذه السياسة. وقد ارتبطت هذه الازدواجية بالتناقض الذي اكتنف عملية صنع القرار في ما يخص السياسة الخارجية نتيجة لمستويين :

المستوى الأول :يرتبط بما يسمى الطبيعة الازدواجية لعملية صنع السياسية الخارجية حيث وقفت بيروقراطية الدولة العتيقة التي تسيطر على هواجسها علمانية الدولة ومبادئ أتاتورك الستة، وهذا فيما وقفت على الجانب الآخر النخب السياسية الحكومية التي تسيطر عليها الأبعاد السياسية والثقافية والدينية ، وهذا ما جعل توجهات السياسية الخارجية تنعكس على عملية صنع السياسة الخارجية التركية إقليميا ودوليا [1].

المستوى الثاني :يرتبط بما اتسمت به عملية صنع السياسة الخارجية التركية من تعقيد وازدواجية انطلاقا من الشعور الدائم وعدم القدرة على تحديد وحسم هوية الدولة الاتاتوركية وجغرافيتها بين الشرق والغرب على مدى عقود مما أدى إلى خلق فجوة بين الصفوة والمعطيات الجغرافية. وقد نتج عن هذا التعدد الفكري هوية تركيا وانتمائها الجغرافي ظاهرة عدم قبول تركيا كواحد من دول الشرق الأوسط ولا كواحدة من بلدان المجموعة الأوربية.

[1] غانية شطبا، مرجع سابق، ص 308

ولتجاوز مرحلة الثنائيات انفتحت تركيا على جميع الاتجاهات بدون استثناء وهذا من أجل إعادة الدور الإقليمي التركي إما على المستوى الدولي أو الإقليمي، فقد أصبحت تركيا مركز المؤتمرات العالمية، يستضيف كل أنواع الأحداث العالمية التي تتعلق بسائر أشكال التعاون الدولي وأنماطه، فتركيا أصبحت لاعبا أساسيا على الصعيد الإقليمي والعالمي في إنهاء الصراعات أو التخفيف منها .و;يسبب تغير المعادلة التركية الداخلية بتغليب الجانب السياسي على العسكري الذي كان عكس ذلك من قبل، ترافق هذا التحول إعادة تعريف مصالح تركيا الأمنية والسياسية وهو مرتبط بالعبور المحوري للحدود الأوروبية ،والذي كان المحدد الرئيسي لصياغة علاقاتها مع إسرائيل .تميل تركيا أيضا الى تغيير علاقتها بالدول العربية وايران، على عكس إسرائيل.

ج-المحدد الاقتصادي:

تعتبر القوة الاقتصادية عنصرا مهما من عناصر قوة الدولة فالعامل الاقتصادي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية، فإذا كانت البنية الاقتصادية متوازنة انعكس ذلك إيجابي على السياسة الخارجية مما يجعل الدولة تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الخارجية. وتعتمد التحولات الحاصلة في السياسات الخارجية التركية أساسا على الاستقرار الداخلي والسياسي والاقتصادي في تركيا، فصناع السياسية التركية يرون أن الازدواجية بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية في الداخل أعطى تركيا مزايا مكنتها من تنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمي وفي المناطق الأخرى، أيضا كآسيا وإفريقيا[1] .

الدخل القومي والفردي:

الدخل القومي أحد المؤشرات على قوة الدولة، فكلما زاد الدخل القومي تعاظمت قوة الدولة، والاقتصاد التركي يلعب دورا هاما في قوة تركيا وفي سياستها الخارجية، فبعد أن بلغت نسبة التراجع في إجمالي الناتج القومي غير الصافي 6.4 %في سنة 1999مقارنة بعام

[1] غانية شطبا، مرجع سابق، ص 309

،1998وهي أكبر نسبة تراجع وتقلص في الاقتصاد التركي منذ خمس وخمسين سنة، حيث كان أكبر تراجع وتقلص شهده الاقتصاد التركي في العهد الجمهوري كان في عام ،1945وقد بلغت نسبة التقلص آنذاك 15.3%ولكن منذ فوز حزب العدالة والتنمية وتسلمه السلطة في تركيا فقد اصبح الاقتصاد التركي في تمام عافيته وصعوده، وأصبح يعتبر من الاقتصاديات العشرة الصاعدة في العالم، وأصبح الاقتصاد التركي السابع عشر في العالم، وترتيب السادس في اقتصاد أوروبا[1].

ويبلغ دخل تركيا سنويا نحو سبعمائة مليار دولار[2] ، وحسب مؤسسة الإحصاء التركية فإن الدخل للفرد قد تضاعف مرتين ونصف في غضون الأعوام العشرة الأخيرة اعتبارا من عام ،1998 حيث كان الدخل القومي للفرد 4آلاف و 300دولار[3] ،وقد أصبح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2007يبلغ 12090دولار.

الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر صادرات المنتجات التركية من أهم مصادر الدخل القومي التركية، إضافة للمصادر الأخرى وأهم الصناعات في تركيا هي المنسوجات، وأهمها السجاد، والمواد الغذائية والمشروبات والكهربائيات والسيارات والكيمياويات. أما أهم الثروات المعدنية التي تمتلكها تركيا فهي الفحم الحجري والفحم النباتي والحديد والرصاص والخارصين والنحاس والفضة، كما أن تركيا من أكبر منتجي معدن الكروم في العالم. كما يشكل القطن والشاي والتبغ والزيتون والعنب والحمضيات والخضروات أهم المحاصيل الزراعية في البلاد، وتركيا من أكبر منتجي البندق في

[1] الاقتصاد التركي ... للخلف در، اسلام اونلاين، 20 أفريل2003

[2] هشام منور، دخول المنتدى العالمي من بوابة الدور الإقليمي، متحصل عليه من ar.Timeturk.com، في2022/04/04 على 22:15

[3] مهدي كاكه يى ، تركيا الي أين ، **سلسلة مقالات من بوابة الدور الإقليمي** ، متحصل عليه من ar.timeturk.com، 17:00

العالم، كما توفر السياحة لتركيا موردا مهما حيث تدر عليها هذه الصناعة حوالي ثمانية مليارات دولار سنوية[1].

وبزيادة الحاجة التركية إلى الأسواق والطاقة أيضا، قام زعماء الحزب إلى تقوية علاقات تركيا خاصة الاقتصادية مع الدول التي كانت في الماضي ليس معها علاقات. وبوصول حكومة العدالة والتنمية إلى حكم البلد كانت تعاني من أزمة اقتصادية حادة، ولاجتيازها غيرت الحكومة مجموعة من المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي على سبيل المثال ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة، وعملت على حل الكثير من مشكلاته فقد وضعت الحكومة هدفا يتمثل في تجاوز معدلات الاستثمار نسبة 3 %من الناتج القومي الإجمالي وحددت العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف منها:

1. زيادة التقشف وخفض النفقات بشكل مباشر.
2. تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد
3. إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة وتحسين بيئة العمل.
4. صلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

ولفهم التصورات الاقتصادية لدى حزب العدالة والتنمية على أنها ترتبط أساسا بخطوات الخصخصة التي أدت الى خلق طبقة متدينة من رجال الأعمال التي اتسعت في فترة حكم حزب العدالة والتنمية وامتلكت نفوذا كبيرا فهذه الطبقة البورجوازية لا تسعى فقط إلى كسب المال ولكنها تنشط في المجال السياسي وفي المجال العام. فهذه الطبقة أثرت في توجهات السياسية الخارجية التركية ذلك بانها منطقة الشرق سوق اقتصادية كبيرة، وهذا التوجه يتضح في توجهات تركيا السياسية ولكن جوهره اقتصادي.

[1] مهدي كاكه يى ، مرجع نفسه .

ح-المحدد الأمني :

لعبت المحددات الأمنية دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسية الخارجية التركية في الفترة السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صغت مفهوم مغاير للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بضرورة مصدر لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي وقد لعبت العوامل الأمنية دورا أساسيا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط.[1]

إن الحزب الحاكم يؤكد استعمال الأدوات الناعمة بدل القوة الخشنة، فتركيا سعت إلى عدم تطوير سياستها الخارجية بالاعتماد على الأحلاف والمحاور والتكتلات العسكرية، فقد أكد اغلوا أن الأمن الوطني يبدأ من خارج حدود الدولة أي يعني أن تركيا لا تستطيع أن تجد حلول لعديد من المشكلات مثل أمن الحدود، التهديدات الأجنبية، وتهريب البشر والمخدرات والإرهاب إلا إذا أتبعت سياسة الجبهة المتقدمة.

وتركيا تبني رؤيتها على مفهوم الأمن المشترط الذي يقوم على افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول الإقليم في تجنب الصراعات والحروب والنزاعات وأن ذلك ممكن عبر استراتيجيات بناء الثقة المتبادلة لخفض مستويات المواجهة ومع ذلك فإن سيادة مفهوم الأمن المشترك، لدى القيادة التركية لا يعني التخلي عن القدرات الدفاعية، أو عن تطوير القوات المسلحة، وإمدادها بأحدث الأسلحة العالمية وعلى الرغم من أن تركيا تسعى إلى حيازة قوة

[1] محمد عبد القادر خليل، "**تركيا والثورات (الربيع العربي)**" ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متحصل عليها من http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx ، في 2022/04/06 على 30:08

عسكرية فاعلة يرتبط بكونها قوة إقليمية، إلا أن التحليل السياسي للأحداث، يؤكد أن ذلك يأتي في إطار تطلع تركيا إلى أن تغدو لاعبا قويا على الساحة الدولية. فهي أصبحت تنتج الإصدار الجديد من محرك طائرات أف –، 135وكما دعمت الصناعة العسكرية، في هذا الإطار نجحت تركيا بتصنيع طائرات بدون طيار" أنكأ " وتحصلت على تقنية تطوير صناعة صواريخ بالستية يتراوح مداها 150و 300 كم من طرف الصين، وتتطلع إلى أن تنتج غواصات في المستقبل. فهي تسعى إلى تنويع شركائها في مجال العسكري، فنجدها تقوي علاقتها مع روسيا.

وتكشف هذه التطورات أن المحدد الأمني مازال ضلعا رئيسا في السياسة الخارجية التركية قد اتضح ذلك أيضا من طبيعة المواقف المتباينة التي تبنتها أنقرة من الثورات العربية الشعبية.

المطلب الثاني : المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية

لقد انتهج حزب العدالة والتنمية في تركيا سياسة خارجية جديدة قوامها الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد أن تحافظ على قدر من الاستقلالية والمسافة مع الغرب، وفي الوقت ذاته تعميق الفجوة مع إسرائيل في سياق مسار تصادمي صعدت إليه الدولتان التركية والإسرائيلية، وإعادة تم وضع تركيا في مشهد جغرافي أوسع، أي العودة إلى العالمين العربي والإسلامي، يمكن ملاحظته منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حتى صار الحديث عن تصاعد الدور الإقليمي التركي، وانبعاث ما يمكن تسميته ب(العثمانية الجديدة) حديث الأوساط الأكاديمية والإعلامية.

ويقوم هذا المنظور الجديد للسياسة الخارجية التركية بصورة أساسية على ما يسمى بمبدأ (العمق الاستراتيجي) بالتركية(Stratejik derinlik) وهو المبدأ الذي صاغه رئيس الوزراء الحالي (أحمد داود أوغلو) تحت عنوان(العمق الاستراتيجي. موقع تركيا الدولي)، ويبدو المتأمل في دراسة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، إن رئيس الوزراء الحالي (أحمد

داود أوغلوا) كان متأثر بنظرية (صراع الحضارات) التي وضعها المفكر الأميركي (صموئيل هانتنغتون) في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وما أثارته هذه النظرية من جدل فكري وثقافي وحضاري بين العالمين العربي الإسلامي والعالم الغربي. وتقوم الرؤية التركية الجديدة على ما يأتي:

1-إعادة صياغة الهوية الوطنية التركية :

كانت تركيا الدولة العلمانية التي تملك روابط قوية مع أوروبا، والمشاركة الأساسية في حلف شمال الأطلسي، والمنتقلة منذ نهاية الحرب الباردة من الهامش إلى الواجهة في موضوع الأمن في منطقة وراسيا، تطمح إلى أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي[1].

سعى اردوغان في السياسة الخارجية لإيجاد الدعم نحوى قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي وكذلك لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوروبا ، [2]وأن تؤدي دورا إقليميا في جنوب شرق أوروبا، والشرق الأوسط والقوقاز، بيد أن تركيا تعاني من أزمة في هويتها الوطنية، التي لم تكن محل إجماع في البلاد منذ إعلان الجمهورية التركية الحديثة عام 1923على يد (مصطفى كمال أتاتورك) وحتى اليوم، وتعد الهوية باعتبارها إدراك الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، من أهم العوامل الحاكمة في رسم السياسة الإقليمية للدول، وبالرغم من دورها الأساسي في رسم السياسات الإقليمية والخارجية ، فإن الهوية الوطنية لا يمكن حسابها بالطرق الاعتيادية المتبعة في قياس قوة الاقتصاد ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي، أو قياس نسبة الصادرات إلى الواردات، وغير ذلك من المعايير الثابتة، لذلك فمن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه الهوية من حزب إلى آخر ومن فصيل سياسي إلى غيره من الفصائل خصوصا في دول العالم الثالث، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد

[1] فراس محمد الياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، (الأردن :دار الأكاديميون، ا،2016)، ص23

[2]جاهد عودة، **السياسة الدولية والإقليمية مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية**، جامعة حلوان وجامعة بريطانيا، ص547.

البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤي بعينها في القضايا المختلفة ومنها طبعة السياسات الداخلية والخارجية. ولا يمكن لتركيا البلد العلماني الكبير، أن يشكل جسرا بين العالم الغربي والشرق الأوسط، جغرافيا واقتصاديا وثقافيا، إلا إذا تمكن من حل معضلة الهوية الوطنية بدلالة الهوية التعددية القائمة على تأسيس العلاقة الممكنة بين الإسلام والديمقراطية، وعلى القبول بمدنية السلطة والتعددية الدينية والفكرية والسياسية وحقوق الأقليات والحريات العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي.

لاشك أن التطبيق الميكانيكي والتسلطي للشعارات العلمانية لفترة زمنية طويلة في تركيا هو الذي أوجد حالة من الاغتراب الثقافي وخلق أزمة هوية شعرت بها مختلف الفئات الاجتماعية، خصوصا الطبقات الوسطى والكادحة، وهو عامل ساعد على توليد آليات ضغط شعبي للمطالبة بتوسيع نطاق الحريات الدينية والسماح لها بممارسة الشعائر الإسلامية، ولا جدال في أن وجود هذه الحال المجتمعية الرافضة للاغتراب والراغبة في استعادة هويتها الثقافية والدينية مهد في ما بعد القيام أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية، على رغم من أن هذه الأحزاب لم تبدأ بالظهور إلا عام ،1970حين قام (نجم الدين أربكان) بتأسيس "حزب النظام الوطني،" ومعنى ذلك أن تيار الإسلام السياسي في تركيا يعد في الواقع تيارا حديث النشأة إذا ما قورن بالدول العربية والإسلامية الأخرى، وهو ما من شأنه طرح تساؤلات عديدة حول أسباب النجاح المذهل الذي حققه في تلك الفترة الوجيزة نسبيا والتي لا تزيد عن ثلث قرن[1] .

2-مركزية الدولة التركية

التحول النوعي في السياسة الخارجية التركية، يكمن في استطاعة حزب العدالة والتنمية أن يدرك بشكل متميز الهوية الوطنية لتركيا، من حيث هي أوروبية وشرق أوسطية أيضا، وأن يبلور الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية، التي تستند على الركائز المعروفة في العلوم السياسية مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية،

[1] غنية شطبا، مرجع سابق، ص25

فضلا عن الروابط التاريخية لتركيا في محيطها الإقليمي والدولي، ودورها الكبير في رسم السياسة الإقليمية لتركيا.

ويرجع (أوغلو) كون تركيا "دولة مركزية" إلى موقعها الجغرافي الفريد عندما يقول(:جغرافيا تركيا تعطيها حال دولة مركزية فريدة تختلف عن الدول المركزية الأخرى، فعلى سبيل المثال تعتبر ألمانيا دولة مركزية في أوروبا ولكنها بعيدة جغرافيا عن إفريقيا وآسيا، وروسيا أيضا دولة مركزية في أوروبا ولكنها بعيدة جغرافيا عن إفريقيا، وإيران دولة مركزية في آسيا لكنها بعيدة جغرافيا عن أوروبا وإفريقيا، وبنظرة أوسع، فإن تركيا تحتفظ بالموقع الأفضل فيما يتعلق بكونها دولة أوروبية وآسيوية في الوقت عينه، كما أنها قريبة من أفريقيا أيضا عبر شرق البحر المتوسط، ومن ثم فإنها دولة مركزية تحتفظ بموقع متميز هكذا لا يمكن لها أن تعرف نفسها من خلال سلوك، ولا يجب النظر إليها كدولة ممر تربط نقطتين فحسب، ولا دولة طرفية، أو دولة عادية تقع على تخوم العالم الإسلامي أو الغرب. [1]) وفقا لهذا المنظور، بلور حزب العدالة والتنمية الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية الموجهة لكل منطقة مع التكامل بين أبعادها، وتقوم هذه الأسس على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية بما يتفق وطبيعة تركيا كدولة ذات (عمق استراتيجي) مستمد من وقوعها في قلب العالم [2].

من هنا، شكلت المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية التركية خروجها عن الإطار القديم المألوف زمن الحرب الباردة، الذي تسود فيه سياسة خارجية منغلقة، فتركيا تتصرف للمرة الأولى من خلال بسيكولوجيا وفهم وثقة تعكس حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإذا كانت هناك شعوب وبلدان لا تزال تعيش في عالم الديناميات والتوازنات التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة، فإن تركيا تنطلق بسرعة كبيرة جدا في القرن الحادي والعشرين، لجهة اعتمادها على تنويع سياستها الخارجية المتحركة في اتجاهات متعددة بحسب ما تمليه عليها جرافتيها

[1] احمد داود اغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010) ص 255.

[2] غنية شطبا، مرجع سابق، ص25

وتاريخها، والمنطلقة أيضا من خدمة مصالحها الوطنية. تركيا تسعى جاهدة الى تطبيق هدفها صفر مشاكل مع دول المنطقة الى انه لم يتحقق لها هدا الهدف نظرا للظروف الإقليمية لدول الجوار لتركيا وبتحديد إسرائيل.

المبحث الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول : دور العوامل الشخصية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

يأتي في مقدمة الفاعلين الأساسيين في عملية صنع القرار في تركيا رئيس الدولة، وخاصة في ظل أوضاع معينة تبيح له ممارسة دور أوسع من نطاق اختصاصاته الدستورية ،وقد تهيأت مثل هذه الأوضاع بدرجة كبيرة للرئيس الأسبق (توركوت اوزال،) وخلفه (سليمان ديميريل، بينما كانت الحال مختلفة مع الرئيس كنعان افرين،) ويعتمد دور القيادة في النظام السياسي التركي بالدرجة الأساس على عدة اعتبارات واقعية، ولا يتوقف دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على ما تقره النصوص الدستورية من صلاحيات وسلطات فقط، ومن بين هذه الاعتبارات :[1]

1.الشخصية القيادية (الكاريزما) لرئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، ويشمل هذا العامل السمات الشخصية والنفسية والسلوكية، والانتماء الاجتماعي والمهني للقائد، ودوره السياسي والأسلوب الذي يتبعه في القيادة. ان شخصية القيادة سواء كان المقصود بها رئيس الدولة او رئيس الحكومة كقائد اعلى يكون من سلطته اتخاذ القرار، ويشمل هذا العامل السمات الشخصية والنفسية والسلوكية للقائد، ومدى تعبيره عن سلوكه ودوره السياسي عن نمط معين للقيادة، فضلا عن الأصول والانتماءات الاجتماعية والمهنية للقائد[2] .

2. الخبرة السياسية والتدرج في تولي المناصب القيادية، والمكتسبة من دور القائد في تكوين حزب سياسي، والسيطرة على الصراعات الداخلية فيه بفاعلية للمحافظة على تماسكه ووحدته، وتولي هذا القائد زعامة الحزب ورئاسة الحكومة ومنصب رئاسة الدولة.

3.تمتع القائد بدعم ومساندة قوى وجماعات مؤثرة، وطموحه الشخصي لتحقيق أهداف تتعلق بالمصالح القومية التركية، ولعل الحياة السياسية التركية شهدت أمثلة كثيرة على ذلك.

---

[1] غانية شطبا، مرجع سابق، ص 64

[2] جلال عبد الله عوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 23.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الرسمية والأحزاب في عملية صنع السياسة الخارجية التركية.

1.دور الأحزاب السياسية :

للأحزاب دور في الحياة السياسية لا تقل أهمية عن أدوار المؤسسات السياسية الأخرى في لدولة سواء كانت رسمية أم غير رسمية، ولارتباط النشاط السياسي للأحزاب بالحريات العامة، خاصة حرية الرأي والتعبير وحرية الاعتقاد السياسي، ازداد دورها وتأثيرها في توجيه الرأي العام، وفي أسلوب ممارسة السلطات العامة في الدولة، فهي قوة سياسية تمتلك القدرة على منع الحكومة من إساءة استخدام السلطة في الدول الديمقراطية، ويختلف مفهوم الحزب السياسي من مجتمع لآخر، لأنه يعكس الواقع الإجتماعي، فهو يضم أفراد تجمعهم وحدة فكر وهدف يسعون لتحقيقه، والحزب منظمة غايتها الوصول إلى السلطة، عبر المشاركة في الحملات الانتخابية لإيصال مرشحيها إلى مواقع وظيفية تفضي إلى سيطرتها على المؤسسة السياسية الرسمية . بعد حصولهم على تأييد ومساندة الناخبين الذين يصوتون لصالح مرشحي الحزب .[1]

ولطبيعة وشكل النظام السياسي اثر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية والنظام البرلماني (كما هو الحال في تركيا) يعني المشاركة الواسعة، على عكس النظام السياسي الذي يعتمد نظام الحزب الواحد، إذ يكون للحزب الحاكم الدور الأساس في صنع القرارات، وللأحزاب وظائف تؤثر على صياغة السياسة الخارجية، ويمكن إجمال هذه الوظائف بالآتي [2]:

[1] غنية شطبا، مرجع سابق، ص 65

[2] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (جامعة بغداد 2001)، ص376-377

- وظيفة ذات طبيعة إعلامية، فهي تؤثر على الرأي العام، وتدفع المواطنين لتأييد قرار حكومي معين، أو الوقوف ضده إذا كان لا يتوافق مع مصالحهم، لأنها تكون بمثابة وسيلة الاتصال بين الحكام والمحكومين.

- تقوم الأحزاب بدور في التكوين السياسي من خلال أيديولوجياتها التي يؤمن بها أعضاؤها ومؤيدوها، ويكون لهذه الأيديولوجيات اثر على القرار السياسي الخارجي عند وصول مرشحي هذه الأحزاب إلى السلطة ومراكز القرار بعد فوزهم في الانتخابات.

- مراقبة السلوك السياسي للحكومة عندما تقوم بدور المعارضة السياسية. وتقوم بين الحزب الحاكم، أو الائتلاف السياسي الحاكم (في حالة تشكيل الحكومات الائتلافية،(وبين أحزاب المعارضة علاقات متبادلة، رغم اختلاف وتباين وجهات نظر هذه الأحزاب فيما يتعلق بصنع القرارات في السياسة الخارجية، وتشمل هذه العلاقات الآتي:[1]

1.وحدة موقف الأحزاب السياسية إزاء موضوعات السياسة الخارجية في حالة تعلقها بالمصالح القومية، وتؤدي هذه الحالة إلى وحدة الداخل، خاصة عند الاتفاق على المواقف. 2.توظف الأحزاب السياسية موضوعات السياسة الخارجية بوصفها وسيلة لكسب الأعضاء والمؤيدين لتوسيع قاعدتها الجماهيرية، فضلا عن كونها من المسائل الأساسية في البرامج السياسية للأحزاب.

3.يوظف رؤساء الأحزاب تصريحاتهم المتعلقة بالسياسة الخارجية لأغراض الدعاية، ولتثبيت مواقف توصف بأنها وطنية على صعيد السياسة الخارجية.

لقد ساد في تركيا في بداية قيام الجمهورية رأي مفاده أن تعدد الأحزاب يؤدي إلى الانقسام والتفكك وإضعاف الدولة، ثم انحسرت هذه النظرة بعد إقرار التعددية الحزبية، وحلت محلها نظرة ايجابية ترى في وجود الأحزاب ضرورة لتنظيم الحياة السياسية على وفق النظام الديمقراطي البرلماني، وأصبح للأحزاب التركية دورا محوريا في العملية السياسية، وان كانت

[1] غنية شطبا، مرجع سابق، ص66.

هناك قيود على سلوكها وتوجهاتها بفعل الضغوط التي تفرض عليها التقييد بمبادئ الكمالية التي تعتمدها الدولة عقيدة سياسية لها، ولم يتعرض نشاط الأحزاب السياسية للتوقف في تركيا منذ قيام الجمهورية إلا بعد انقلاب ،1980وقد عاودت الأحزاب عملها بعد السماح بتأسيس أحزاب بأسماء جديدة، وتحت زعامات جديدة في أيار ،1983ومنعت النقابات والتنظيمات المهنية من مزاولة أي نشاط سياسي بموجب دستور عام ،1982ولأجل إعادة الحياة الحزبية إلى حالتها الطبيعية، سمح (توركت اوزال) بتشكيل أربعة أحزاب جديدة هي": الحزب الشعبي الديمقراطي" و"حزب الطريق الصحيح" و"حزب اليسار الديمقراطي" و"حزب الرفاه"، لإضفاء شرعية أكبر على الحكومة وإظهارها بمظهر ديمقراطي من خلال تعزيز دور المجلس الوطني التركي الكبير، ثم أعقب ذلك قرار الحكومة التركية برفع الحظر عن الأحزاب السياسية التي منعت من مزاولة النشاط السياسي، وقد صدر ذلك القرار في نيسان ،1991وبلغ عدد الأحزاب السياسية التركية العاملة بشكل رسمي بعد هذا القرار 21حزبا، عدا الحزب الشيوعي التركي الذي قررت المحكمة الدستورية غلقه في 23تموز ،1991إذ عدته حزبا غير شرعي لتعارض مبادئه مع مبادئ الدستور التركي على وفق ما جاء بقرار المحكمة الدستورية.[1] ويتوقف دور وتأثير الأحزاب السياسية في تركيا على عوامل عدة هي:

1.وجود الأحزاب في الحكومة أو في المعارضة.

2.مدى توافق توجهات الأحزاب أو تعارضها مع رؤية المؤسسة العسكرية التركية.

ويكون للحزب دورا اكبر في رسم السياسة العامة للدولة في حال توافقه مع المؤسسة العسكرية، ويضعف هذا الدور إذا ما اختلف مع هذه المؤسسة وقدمت نتائج انتخابات 24كانون الأول 1995الدليل على ذلك، حين فاز" حزب الرفاه" بأغلبية مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير، وتم تشكيل حكومة ائتلافية من "حزب الرفاه" و"حزب الطريق الصحيح،" وكان واضحا منذ البداية عدم قدرة (نجم الديناربكان) رئيس الحكومة الأسبق على إجراء تغييرات جوهرية في

[1] وصال نجيب العزاوي، **بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا**، جامعة النهرين، ص 13-12

ملامح السياسة الخارجية التركية، بسبب القيود التي وضعت على ذلك الائتلاف، وبعد أقل من سنة من البقاء في السلطة أجبرت المؤسسة العسكرية (اربكان) على الاستقالة، ولم تكن استقالته ناجمة عن ضغوط هذه المؤسسة والأحزاب العلمانية فقط رغم دورهما الأساس، إذ كان للرئيس الأسبق (سليمان ديميريل) دور في إسقاط الحكومة الائتلافية، إذ كلف زعيم المعارضة (مسعود يلماز) بتشكيل حكومة جديدة، واستبعد السيدة (تانسوشيلر) شريكة (اربكان) في الائتلاف، رغم عدم تمتع (مسعود يلماز) يوم تكليفه بتشكيل الحكومة بأغلبية برلمانية، وكانت الحجة التي تذرع بها (ديميريل) الصلاحيات الدستورية التي تمنحه ذلك الحق، وكان دافعه الحقيقي لاتخاذ ذلك القرار إرضاء المؤسسة العسكرية التي كانت مستاءة من طرفي الائتلاف (نجم الدين اربكان والسيدة تانسو شيلر.) ومن الملاحظ على الأحزاب السياسية التركية اتفاقها على موقف موحد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وينبع هذا الموقف من اتفاقها على تحقيق المصالح القومية التركية، وتعد هذه الأحزاب القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية بمثابة قرارات قومية، وترى أن الاختلاف وعدم الاتفاق حول هذه القرارات يلحق الضرر بالمصالح التركية، وقد تعرض هذا الموقف لبعض التغيير بعد انقلاب 27أيار ،1960وبعد تصاعد الأزمة القبرصية عام1964.[1]

إن مدى تأثير الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي يتضح من خلال دورها في اختيار صانعي القرارات، وإيصالهم إلى مناصبهم عن طريق الترشيح والانتخاب، لذلك يتأثر صناع القرار بالبرنامج السياسي للحزب الذي رشحهم، ولأحزاب المعارضة تأثير على السياسة الخارجية من خلال النقد الذي تمارسه في المجلس الوطني التركي الكبير الذي توظفه كمنبر لعرض أفكارها وبرامجها السياسية، ومن بينها ما يتعلق بالسياسة الخارجية وتستثمر الأحزاب هذه العملية التعبئة الرأي العام لصالحها استعدادا لخوض

[1] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، (بغداد: دار الحرية، 1975) ص 29-30

الانتخابات اللاحقة، كما تقوم أحزاب المعارضة بدور في المحافظة على ديمومة النظام السياسي واستمراره، وتساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فعندما يدافع حزب ذو توجه إسلامي على سبيل المثال، عن مطالب التيار الإسلامي، فهو يؤدي دور المدافع عن وجهة نظر هذا التيار ومطالبه أمام الحكومة، وتحقق هذه العملية دمج التيار الإسلامي مع النظام السياسي، وتحول بينه وبين سلوك سبل العنف، وبهذه الوسيلة تحفظ أحزاب المعارضة النظام السياسي وتندمج معه بوصفه جزءا مكملا للحياة السياسية وليس جزءا رافضا ، والإجماع القومي على ضرورة تحقيق أهداف الدولة ومصالحها في تركيا يدفع الحزب الحاكم، أو الأحزاب المؤتلفة في الحكم وأحزاب المعارضة للاتفاق على كيفية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، ويتيح هذا الاتفاق للأحزاب السياسية بشكل عام ممارسة قدرمن التأثير في السياسة الخارجية، ومن هنا فإن الأحزاب السياسية ترتبط بالسياسة الخارجية سواء كانت في السلطة أو في المعارضة.

2.دور المؤسسات الرسمية:

يتطلب إدراك وتفهم عملية صنع السياسة الخارجية التركية البحث في بنية نظامها السياسي، والأطر القانونية والدستورية التي تحكم أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في هذه العملية بشكل مباشر أو غير مباشر، لتأثير هذه المؤسسات على رؤية صانعي القرارات لكيفية تحقيق تركيا لمصالحها، و إدارتها لعلاقاتها السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتتغير هذه الرؤية طبقا للتغيرات الحاصلة داخل تركيا كتغير الحكومة، أو رئيس الدولة، أو نتيجة لوقوع أحداث كبرى مثل حرب الخليج الثانية عام،1991وتعرض العراق للاحتلال في عام ،2003ويضاف إلى ذلك مواقف أطراف دولية كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي إزاء مطالب معينة لتركيا[1] .

[1]فراس محمد الياس، مرجع سابق، ص73.

إن حركة أي دولة وسلوكها خارج حدودها السياسية بغية تحقيق هدف، أو أهداف سياسية خارجية، يعكسها أو يعبر عنها سلوك أشخاص تناط بهم دستورية وظيفة تمثيل هذه الدولة والتصرف باسمها من خلال المؤسسات السياسية الرسمية التي يكلفون بإدارتها، وهكذا يرتبط سلوك الدولة بسلوك صانعي قراراتها، مما يتطلب الإلمام بالخلفية الاجتماعية والمهنية، والخبرة السياسية والخصائص النفسية والسلوكية لصانعي القرارات، مع معرفة طبيعة النخبة السياسية، والمؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار في تركيا هي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلا عن المؤسسة العسكرية التي تلعب دورا مهما في هذه العملية.

I-السلطة التشريعية (المجلس الوطني التركي الكبير)

تتألف السلطة التشريعية من مجلس واحد هو المجلس الوطني التركي الكبير، وتشمل اختصاصاته بموجب دستور 1982الاتي[1] :

1.سن القوانين وتعديلها وإلغائها.

2.تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير.

3.انتخاب رئيس الجمهورية. تم تعديل هذه المادة بموجب التعديل الدستوري في عام 2007 إذ أصبحت عملية انتخاب رئيس الجمهورية تتم من قبل الشعب مباشرة أي بطريقة الانتخاب المباشر .

4.الإشراف على مجلس الوزراء، وتتم عملية الإشراف من خلال الوسائل التالية:[2]

-الاستفسار ويتم عن طريق توجيه طلب للمعلومات للحصول على إجابة شفهية أو مكتوبة من قبل رئيس الوزراء.

[1] وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق، ص 4

[2] المرجع نفسه، ص 6

-التحقيق البرلماني، والغاية منه الحصول على معلومات تتعلق بموضوعات محددة.
-المناقشات العامة، وتهدف إلى النظر في قضايا معينة تتعلق بنشاطات الحكومة.
-الاستجواب والتحري... الرقابة المالية.

5.تخويل مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل في حالات الطوارئ، أو أثناء فترة سريان القوانين العرفية.

6.مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة.

7.التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وإعلان الحرب، واتخاذ القرارات المتعلقة بصك العملة، وإقرار إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية، والسماح بتواجد الجيوش الأجنبية على الأراضي التركية، وقد وضعت هذه الفقرة موضع التنفيذ أبان حرب الخليج الثانية ،1991إذ سمح بتواجد القوات المسلحة الأجنبية التي شاركت في الحرب على العراق في قواعد: "انجر ليك،" و"باطمان" و"سلوبي،" وكان تجديد فترة بقاء هذه القوات يتم كل ستة أشهر بقرار من المجلس الوطني التركي الكبير [1].

8.التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم. كان المجلس الوطني التركي الكبير يتألف من 400نائب، ثم زيد العدد إلى 450نائبا بموجب التعديل الدستوري لعام ،1987وأصبح عدد النواب 550نائب اثر انتخابات 1995البرلمانية، ومدة العضوية في المجلس خمس سنوات، وينعقد المجلس بحضور مالا يقل عن ثلث عدد الأعضاء، وتتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، على أن لا تقل عن ربع عدد إجمالي الأعضاء مضافا إليه صوت واحد، ومناقشات المجلس علنية، وتنشر في الجريدة الرسمية، وتبدأ الدورة الأولى للفصل التشريعي للمجلس كل عام في الأول من شهر أيلول، ولا تتجاوز إجازته التشريعية ثلاثة أشهر في السنة، ويجوز دعوته للانعقاد خلال تلك الفترة بناء على طلب رئيس الجمهورية بمفرده، أو مجلس الوزراء، أو رئيس المجلس بمفرده، أو طلب مكتوب من قبل خمس عدد

[1] جلال عبد الله عوض، مرجع سابق، ص15.

الأعضاء، وتتكون رئاسة المجلس الوطني التركي الكبير من رئيسه ووكلائه وأعضاء أمانة المجلس، والأعضاء الإداريين المنتخبين من بين أعضائه، وتعكس هذه التشكيلة التمثيل النسبي للأحزاب السياسية الممثلة في المجلس.

السلطة التنفيذية

منذ إقرار نظام التعددية الحزبية أشرف مجلس الوزراء ورئيسه على السلطة التنفيذية، بالتزامن مع تمتع رئيس الجمهورية التركية بسلطة "رمزية" باعتباره ممثلا للجمهورية ووحدة الشعب التركي. وكان رئيس الوزراء يحصل على الثقة بتصويت من أعضاء البرلمان وغالبا ما كان زعيم أكبر الأحزاب الممثلة فيه. وبقي الحال على ما كان عليه حتى شهد النظام السياسي التركي تحولا كبيرا في اعقاب إقرار التعديلات الدستورية في ابريل 2017.بموجب هذه التعديلات، سيتم الغاء منصب رئيس الوزراء فور الانتهاء من الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر اجراؤها في نوفمبر 2019.

سيحصل الرئيس على الصلاحيات التنفيذية التي كان يمتلكها رئيس الوزراء منذ مايو 2016،حيث تم تعيينه في هذا المنصب خلفا لاحمد داود اغلو فد تولى هذا المنصب في اغسطس2014 وبقي على راس عمله حتى صعود الخلافات الدائرة مع اردوغان على السطح حول الانتقال من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي وتعارض المسؤوليات بين منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. [1]

وفي فترة توليه لرئاسة الحكومة بين عامي 2003و2014،كان رجب طيب اردوغان1954 على راس السلطة التنفيذية، وغالبا ما كانت الحكومات الائتلافية ضعيفة، تاركة للجيش مجالا واسعا للمناورة وكان الانقسام الداخلي في الأجواء السياسية التركية في التسعينيات احدى

[1] مرجع نفسه، ص17-19

العوامل التي اتاحت لحزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان الوصول الى السلطة بالحصول على معظم الأصوات . [1]

-دعوة المجلس الوطني التركي الكبير للانعقاد، وعند الضرورة.

-إلقاء خطاب افتتاح المجلس الوطني في بداية الدورة التشريعية.

- حق مطالبة المجلس الوطني بإعادة النظر في القوانين، والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور.

-دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين، أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريتها، وقد استخدم الرئيس الأسبق (كنعان افرين) هذه الصلاحية عندما اعترض على قانون أصدره المجلس الوطني التركي الكبير سمح فيه بارتداء الحجاب في الجامعات من قبل الطالبات، على أساس تعارض ذلك مع الدستور ومبادئ الكمالية والعلمانية، وقررت المحكمة الدستورية إلغاء هذا القانون في آذار 1989 .[2]

- الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأخرى لدى تركيا.

-التصديق على الاتفاقيات الدولية.

-تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني التركي الكبير، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوات المسلحة، وتعيين رئيس الأركان العامة.
-دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد برئاسته.[3]

[1] جلال عبد الله عوض، مرجع سابق ص 17

[2] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 52.

[3] جلال عبد الله عوض، مرجع سابق، ص 18

من صلاحيات رئيس الجمهورية:

يظهر انتخاب الرئيس السابق عبد الله غل، الذي لاقى اعتراضا شديدا من قبل الجيش والاوساط الكمالية عام 2007، مدى أهمية الانتخابات الرئاسية على الصعيد السياسي وكان الرئيسان اللذان سبقا غل، سليمان ديميريل 1924 واحمد نجدت سيزر 1941،الحامين الرمزيين للائتلاف السياسي مع الجيش. وغالبا ما عارض احمد نجدت سيزر القوانين التي اعتمدها مجلس الامة الكبير وما كان يقوم به رجب طيب أرد وغان من تعيينات عندما كان في منصب رئيس الحكومة بين عامي 2003و2004، انتخب رجب طيب أرد وغان رئيسا للجمهورية في 10اغسطس 2014، وبذل أرد وغان جهودا لإعداد التمهيد لنظام رئاسي، وفق النموذج الأمريكي والفرنسي الروسي.[1]

ورغم الاحتجاجات جيزي التي امتدت في مايو 2013، ومزاعم الفساد التي طالت ارد وغان وعائلته وأعضاء حكومته ، فضلا عن الصراع المرير بين الحكومة واتباع الزعيم الديني المقيم بنسلفيانيا، الا انه ثبت عدم قدرة على المعارضة على وقف مسيرة اردوغان نحو كرسي الرئاسة[2].

ونصت التعديلات الدستورية، التي تم إقرارها وستدخل حيز التنفيذ بعد اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نوفمبر 2019، على الغاء منصب رئيس الوزراء ومنح صلاحياته التنفيذية للرئيس ومنها تعيين كبار مسؤولي الدولة كالوزراء وناب الرئيس كما سيتولى قيادة الجيش وستكون في مقدوره اعلان حالة الطوارئ واعداد الميزانية العامة دون ان يتوجب عليه قطع صلته بحزبه.[3]

[1] حنا عزوز بهنان، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا** ، (مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل)، ص 15

[2] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص20

[3] االمرجع نفسه، ص 21

السلطة القضائية

النظام القضائي في تركيا متأثر بالنماذج الأوروبية حيث يضم محكمة دستورية تتمتع بصلاحيات واسع للرقابة (17عضوا معينين من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الأمة الكبير) ويضم النظام القضائي مجلس الدولة ومحكمة التمييز وديوان المحاسبات بالإضافة الى المحاكم العليا والمحاكم من الدرجة الأولى. وعلى الرغم من تمتع نظام العدالة التركي بالاستقلالية بصفة عامة، الا انه مسيس الى حد كبير وتتحكم فيه الإيديولوجيات. ومن الممكن تفسير القوانين المقيدة بطريقة تعسفية نوعا ما.

وكانت تركيا قد اعتمدت معظم الاتفاقيات الدولية بالشفافية وحقوق التظلم والوصول الى المعلومات والمساواة في المعاملة بين "المواطنين" و "الأجانب". كما وقعت على اتفاقية فيينا بشأن عقود البيع الدولي للبضائع، متعرفة بذلك بإمكانية لجوء البلد الطرف الأجنبي المتعاقد الى القانون في حالة وقوع المنازعات. كما صادقت تركيا على مختلف الاتفاقيات بشأن حماية براءات الاختراع وحقوق المؤلفين. وشهدت التعديلات الدستورية التي اقرت في ابريل 2017الغاء المحاكم العسكرية بما في ذلك المحكمة العسكرية الإدارية العليا. [1]

[1] وصال نجيب ا لعزاوي، مرجع سابق، ص 11-12

المبحث الثالث: أهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول : اهداف السياسة الخارجية التركية

لقد انتهجت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سياسة خارجية سلمية واقعية متجانسة تتماشى مع مبدأ السلام في الوطن والسلام في العالم، وتهدف تركيا إلى إقامة علاقات ودية ومتلائمة مع كافة دول العالم وفي مقدمتها جاراتها، والتعاون الدولي، وحل الخلافات بالطرق السلمية، والإسهام في السلام والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي، وتعمل تركيا من خلال سياستها الخارجية على تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف وكما يلي:

1.الحفاظ على الأمن القومي:

يشير مفهوم الأمن القومي بشكل عام إلى اهتمام الدولة بالقضايا الأمنية والعسكرية وحماية الدولة من أي اعتداء داخلي أو خارجي، وتوفير جميع المستلزمات الخاصة بذلك ومنها القوة العسكرية القادرة على مواجهة التحديات ومصادر التهديد المحتملة سواء كانت مصادر تهديد داخلية أو خارجية، ولكن لدى القيادة التركية مفهومة آخر للأمن القومي متعدد المعاني. والامن القومي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق مصالحها الداخلية والخارجية بما يحقق أهدافها وغاياتها القومية، وهو في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، يتحول لصياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي، بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر علي التعامل الداخلي[1]

لا يقتصر على الأمن فقط بل يتعداه ليشمل قضايا اجتماعية واقتصادية ويصل إلى قضايا سلوكية وثقافية ومنها مسائل مثل اللغة الكردية وارتداء غطاء الرأس والحجاب فضلا عن مسائل أخرى تختص مطالب لبعض شرائح المجتمع ومنها الاعتراض على محاولة اللحاق بركب الاتحاد الأوربي، هذه القضايا تثير مشاكل من وجهة نظر القيادة التركية تدخل في صلب الأمن

[1] ياسربشير العشي، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجستير، (فلسطين: جامعة الأقصى،2013) ص 64

القومي للبلاد، وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية هي الجهة الوحيدة التي تعبر عن قضايا الأمن القومي وأن مفهومها للأمن يشمل بصورة خاصة وحدة الوطن وسلامة أراضيه والدفاع عن مبادئ أتاتورك العلمانية[1]."

وطبقا لمصلحة الأمن القومي التركي فقد اتخذت الدولة التركية مسار بناء تحالفات عسكرية ابتداء مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، ثم مع الجار الإقليمي إسرائيل، وكانت الغاية من وراء ذلك العمل على معالجة المشاكل الداخلية المؤثرة على الأمن القومي التركي، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالمسألة الكردية والإسلام السياسي، وهو ما جعل تركيا شبه معتادة على تدخل المؤسسة العسكرية بشكل مباشر في السياسة وإدارة البلاد، وقد تجلى ذلك بوضوح في تدخل الجيش بتوجيه إنذار وبشكل مباشر إلى حكومة العدالة والتنمية بصدد الانتخابات الرئاسية.

2.التكامل الداخلي:

يتعلق الأمر بسياسات الداخل، والقدرة على مواجهة ما يفترض أنه مصادر تهديد داخلية، سواء ما ارتبط منها بالتكوين الاجتماعي، أو التكوين الدولي، أو العلاقة بين المجتمع والدولة، أو سياسات الهوية. وهذه مفردات تتطلب سياسات كبرى"، وهو ما يحدث بالنسبة إلى معظم الدول، التي تتفاوت في أدائها، ومن ثم في النتائج المتحصلة لديها كما يعد التكامل الداخلي [2]هدفا من أهداف سياسة الأمن القومي، والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من ناحية جغرافية ومن ناحية اجتماعية، فالتخوف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل هاجسا لدى صانعي

السياسة الخارجية التركية، خاصة في ظل وجود مشكلة الأكراد ومطالبهم بالانفصال ويمثل الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتحقيق التكامل الداخلي بين القوى والتكوينات السياسية

[1] عباس فاضل عطوان، **العلاقات السعودية التركية**، ط1، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2015) ص 61

[2] محفوض عاقيل، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغير**، ط1،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث والسياسات) ص178

والاجتماعية هدفا رئيسا للسياسة العامة في تركيا التي استطاعت أن تواجه تحديات البناء الداخلي والتكامل القومي من خلال فكرة الدولية"، وهي فكرة مركزية في الأيديولوجيا "الأتاتوركية" ومتضمنة في الدستور، ومن ثم فهي مقولة مؤسسة ذات طابع وجودي في تركيا الراهنة، أي وجود الدولة الهادفة لهندسة تكوين اجتماعي، أو مجتمع بالمعنى الدارج، ويتمحور هدف السياسة الخارجية هنا حول "وحدة الدولة" تجاه النزاعات الانقسامية أو السيادية،" وربما السياسات الأثنية لتكوينات أخرى تبدو أقل نشاطا، وهوية الدولة تجاه النزاعات العابرة لها مثل "العثمنة" و "الأسلمة" وكذلك "الطورانية" ... إلخ. والواقع أن بين هذه وتلك احتمالات، وربما نزعات، جدية للانقسام الاجتماعي والسياسي، وأحيانا العنف الداخلي، وكثيرا ما يحدث ذلك بمواجهة الدولة، وأحيانا يحدث تحت نظرها، وربما بتدبير منها .[1]

3.المكانة الإقليمية الدولة النموذج

الموقع الجغرافي لتركيا جعل أهم أهداف السياسة الخارجية التركية من وجهة نظر مهندسي هذه السياسة أن تصبح تركيا دولة نموذجية، وأن يصبح لها مكانة إقليمية ودولية مؤثرة. وقد ذكرنا سابقا وجهة نظر وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو حول مكانة تركيا خلال الحرب الباردة، حيث كانت تركيا دولة طرفية ضمن الإطار الاستراتيجي لحلف شمالي الأطلسي "الناتو،" تعتمد على المحيط الجغرافي للتحالف الغربي. لكن المفهوم الاستراتيجي للناتو تطور خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك فعلت حسابات تركيا لبيئتها الاستراتيجية. والوجود التركي في أفغانستان إشارة واضحة على هذا التغيير، حيث لم تعد تركيا دولة طرفية بعد الآن، والنموذج هنا هو نظام قيمي ومعياري لما يجب أن تكونه صورة وسياسة تركيا الراهنة لدى[2]

[1] محمد تلولي، **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ،2002-2008** ، رسالة ماجستير (غزة: جامعة الازهر ،2016) ص 113

[2] احمد داود اغلو، **سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية**، متحصل عليه من https://old.egyptwindow.net/ar_print.aspx?print_ID=8894 في 2022/04/08 على 21:10

الآخرين، وليس لدى أهلها، وإن كان ذلك ضروريا أو واجبة بكيفية أو بأخرى. ويبدو أن النموذج" رسالة مزدوجة في السياسة الخارجية التركية موجهة إلى اتجاهين [1]

أولا :إلى المنطقة الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز والبلقان كبديل للنماذج السائدة لديها أو المقترحة محليا كونها نظما متأخرة بشكل عام على ما تراه تركيا وتراه الدول المتقدمة، فتكون تركيا نموذجا لهم في الاتجاه نحو الغرب، ذلك أن الدول التي تجد في مسار التطور على الطريقة الغربية، ترى في تركيا حالة يمكن دراستها والإفادة من تجاربها.

ثانية :رسالة نحو الغرب الذي يرى ضرورة للتغيير في المنطقة الإسلامية، ويتخوف من البدائل الراديكالية التي تهدده، أو تطرح تحديات محتملة لمصالحه الاستراتيجية في العالم الإسلامي، فتكون تركيا دولة نموذج للغرب تجاه الشرق، ذلك أن الغرب يعدها الدولة المسلمة الوحيدة التي تشهد تجربة ديمقراطية، ومداولة سلمية للسلطة، وانفتاحه ثقافيا وتكنولوجيا على الغرب، ولذلك يفترض الأتراك أن يحافظ الغرب على دعم التجربة التركية مقابل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يعانيان الاضطراب السياسي والاجتماعي، والانغلاق الثقافي، والاتجاهات المتزايدة للعنف.

وهنا يذكر داود أغلو أن تركيا وضعت سياستها الخارجية على أساس من القيم. لتحمل ما يترتب على أية جهة عالمية فاعلة من مسؤوليات، وقد وضعت نصب أعينها هدفا وهو أن تعد من البلدان الحكيمة في المجتمع الدولي. حيث إن الحاجة لقيام البلدان الحكيمة بالمهام الأساسية مثل منع الصراعات والوساطة وتسوية النزاعات أو تقديم المساعدة الإنمائية تتضح خاصة في أوقات الأزمات، مثل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم، أو التحول السياسي الذي تمر به المنطقة. وتركيا بصفتها بلدا حكيما – أي عضو مسئولا في المجتمع الدولي – تطمح إلى تعزيز قدرتها على رسم مسار التطورات من حولها، وتقديم مساهمة قيمة في حل القضايا الإقليمية والدولية والواضح على الساحة السياسية الإقليمية والدولية أن تركيا "العدالة والتنمية" سعت بشكل كبير وواضح إلى لعب دور إقليمي مميز، لفرض مكانتها

[1] محفوض عاقيل، مرجع سابق، ص91.

الإقليمية، ومن ذلك توسطها في مفاوضات غير مباشرة بين سوريا و "إسرائيل،" وكذلك محاولاتها للعب دور فاعل في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي،" حيث فرضت نفسها على "إسرائيل" بالشراكة مع مصر في العدوان الأخير على غزة 2012م ، رغم رفض "إسرائيل" قبل ذلك، لتدخل تركيا كوسيط بينها وبين الفلسطينيين.

الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية تأمين الموارد والإمكانات:

يمثل الاقتصاد السياسي واحدة من المداخل المهمة في تحليل السياسة الخارجية التركية؛ ويعني البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركيز على دورها في حصول الدولة على الريع" المتمثل بالموارد المادية والمعنوية، أي الريع الاقتصادي والسياسي في المقام الأول. وهكذا تصبح السياسة الخارجية وسيلة لتعظيم المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية، والحصول على الريع، ووسيلة لتأمين المدخلات السياسية والأمنية للدولة. [1]

وقد اهتم حزب "العدالة والتنمية" بالوضع الاقتصادي على مدار الخمس سنوات الأولى منذ توليه الحكم في تشرين ثاني/ نوفمبر 2002م، فثمة إحساس بالتغير الذي يشهده العالم، بالاتجاه صوب الواقعية العملية، والاقتصاد هو قلب هذه الواقعية، ولعل الاهتمام بالاقتصاد كان منطقيا؛ لأن تركيا قد مرت بأزمة اقتصادية هائلة بدأت في تشرين ثاني/ نوفمبر 2000م، ووصلت ذروتها في شباط/فبراير 2001م، وكان أبرز ملامحها انخفاض الناتج القومي الإجمالي بنسبة4.9 % خلال عام 2001م، وهو ما كان أسوأ أداء للاقتصاد التركي منذ عام 1945م.

لذلك شرعت حكومة حزب "العدالة والتنمية في تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي وإداري ومالي، بل تغيير العديد من الأطر الإرشادية والمبادئ التوجيهية للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، وقد انعكس ذلك على الحياة الاقتصادية زيادة في الإنتاج والصادرات، وتحسنا كبيرة نسبيا في مؤشرات الاقتصاد التركي، كما حصلت تركيا على دعم

[1] محفوظ عاقيل، مرجع سابق، ص 93

احتياطي خارجي بلغ 25مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح، وقد حققت بذلك نموا اقتصادية مستمر.[1]

ويشير رجب طيب أرد وغان رئيس الوزراء التركي إلى أن "الاقتصاد أصبح الآن هو الموجه للسياسة، بعد أن كانت العلاقات الاقتصادية تخضع للاعتبارات السياسية" وقد تميزت السياسة الخارجية التركية بفك الارتباط النسبي بين السياسة والاقتصاد لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية، وهو ما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسوريا خلال عقود النزاع الطويلة بينهما. وينسحب ذلك على علاقة تركيا بكل من العراق وإيران. كذلك فإن حكومة حزب العدالة والتنمية" أقرب إلى تبني "الاقتراب الوظيفي" في تعاملها مع قضايا السياسة الخارجية والأمنية، حيث تعطي الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى، لخلق أساس متين يشكل مقدمة لتطوير العلاقات الثنائية السياسية والأمنية، وافساح المجال لمعالجة النزاعات بالأساليب الدبلوماسية، بل وتعزيز قدرات تركيا وإطلاق قدراتها الكامنة المعطلة بما يدعم مكانتها الإقليمية، وقد ظهرت تطبيقات هذا المبدأ في حرص حكومة حزب "العدالة والتنمية" على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لتركيا مع دول الجوار وغيرها تقوم السياسة الخارجية التركية، إذن، بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي، وتتمثل بالقيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على "الريوع" الاقتصادية المتمثلة بالقرض، والاستثمارات الخارجية، والمساعدات، والهبات الاقتصادية، والتسهيلات، والمستوردات بشروط خاصة ... إلخ. وتنتهج السياسة الخارجية التركية مناهج شتى بغرض الحصول على تلك المكاسب على النحو التالي:

-تأكيد الروابط مع الاتحاد الأوروبي، والسعي الحثيث إلى التوافق مع المعايير الاقتصادية الأوروبية لما لذلك من تأثيرات جدية في الاقتصاد التركي.

[1] مرجع نفسه، ص 95

–التحالف مع الولايات المتحدة، ويتأتى عنه تسهيلات متعددة ومساعدات مختلفة، ومنها المساعدات العسكرية والتكنولوجية.

–التحالفات الإقليمية ذات الطابع الأمني مثل التحالف مع "إسرائيل،" والتنسيق الأمني مع سوريا خلال العقد الأول في القرن الحادي والعشرين.

–التفاعلات الإقليمية المتعددة مثل العلاقات مع كل من سوريا والعراق والفلسطينيين والإسرائيليين وإيران ودول الخليج العربي... إلخ، بهدف تعظيم فرص التبادل التجاري، والاستثمارات المشتركة، والتسهيلات الاقتصادية، والمعاملات التفضيلية... إلخ.

المطلب الثاني : أدوات السياسة الخارجية التركية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات، وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. وتكمن أهمية أدوات السياسة الخارجية من كونها عاملا مؤثر ومحدد لمسار ومعالم السياسة الخارجية نفسها [1]وقد تعددت التقسيمات الأدوات تنفيذ السياسة الخارجية، فهناك من يقسمها إلى ست قنوات، وهي الأداة الدبلوماسية، والعامل الاقتصادي، والإكراه النفسي، والحرب النفسية، والتفتيت الداخلي، والحرب. فيما تكلم آخرون عن أدوات أخرى حيث قسمها "هيرمان" إلى أدوات محددة وهي: الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية والعسكرية، والسياسية الداخلية، والرمزية [2]فيما تضع تركيا نفسها فيما سماه وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو ب "عملية التحول التاريخي العظيم،" حيث تسعى لأن تصبح بلى حكيما، وهذا يستلزم الكثير من التوقعات، ويتطلب أدوات جديدة تفتقر إليها السياسة الخارجية التقليدية لتركيا. لذلك على تركيا الاعتماد على قدرتها، افراد وأمة ودولة، لحشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف سياستهاالخارجية.

[1]محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998) ص 91

[2]الرنتيسي محمود، **الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، (جامعة غزة، اكاديمية الإدارة والسياسة للدارسات العليا،2013)، ص44

وإذا افتقرت إلى أدوات محددة لتلبية المتطلبات الجديدة لهذه الأهداف، فلابد من تطوير هذه الأدوات وتحسينها للوصول إلى أهداف السياسة الخارجية بكل ثقة [1] لذلك بعيدا عن التقسيمات النظرية لأدوات السياسة الخارجية، وكون الباحث يدرس السياسة الخارجية التركية – في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية"– فإنه سيدرس هذه الأدوات الجديدة التي يطرحها مهندسو السياسة الخارجية التركية وصانعو القرار في تركيا.

1.التوجه المتكامل للسياسة الخارجية:

تعتقد تركيا أنها بحاجة إلى وضع سياسة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات. ولا يمكن لتركيا أن تدير ظهرها لبعض المناطق أو تفاديها مثلما فعلت في الماضي، فهي تملك هويات إقليمية متعددة، ومن ثم لها القدرة على اتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار، من مسار السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز، مع منح الأولوية للقضايا الملحة دون أن تتجاهل الانشغالات السياسة الخارجية الأخرى على سبيل المثال، فإن الخلاف بشأن الاتحاد الأوروبي وقبرص كان على الأجندة في النصف الأول من العام 2004م، وركزت السياسة الخارجية على العراق في النصف الثاني منه، بينما جاءت مأساة غزة على رأس الأجندة في أواخر 2008م. ومثلما يقول داود أغلو، من الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينها، وبدل ذلك ينبغي أن يبقى الانخراط التركي متجذرا في مبادئ العمق الاستراتيجي التي لا تزال سلسة ومرنة بما يكفي للرد بصورة ملائمة على التغييرات التي تحدث في أي وقت. وفي سياق هذا النقاش أيضا يعارض داود أوغلوا فكرة أن تكون تركيا مذنبة بتغيير المحاور في السياسة الخارجية. وعلى سبيل المثال يمكن أن يعتبر المرء أن اهتمام تركيا كان منصبا على قبرص إذا ما نظر إلى نشاطها في 2004م، أو على الشرق الأوسط إذا ما نظر إلى نشاطاتها الدبلوماسية الكثيفة خلال الحرب على غزة كما تسعى تركيا وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة

[1] احمد داود اغلو، مرجع سابق، ص25

الخارجية وقضاياها في صورة واحدة لصياغة السياسة. ويرفض داود أوغلوا فكرة أن تركيا تحولت من محور الغرب إلى محور شرق أوسطي، مؤكدا أنها تحتل مقعدا غير دائم في مجلس الأمن وعضو نشط في مجموعة العشرين، كما أنها تحتفظ بكامل التزامها بمسار العضوية في الاتحاد الأوروبي.

وتعد هذه الالتزامات المستمرة بالانخراط مع الغرب، إلى جانب العلاقات الوطيدة مع الشرق، معالم مقاربة تشكل السمات المميزة لتوجه السياسة الخارجية المتكاملة لدى تركيا ويذكر داود أوغلوا أن تركيا وفي ظل مرور المنطقة بعمليات تحول ديمقراطي، ستواصل سعيها للحفاظ على التوازن بين تعزيز القيم الديمقراطية، والدفاع عن مصالحها الوطنية وتطبق السياسة الخارجية المتكاملة.

2.اعتماد السياسة الخارجية على دبلوماسية متوازنة (الأداة الدبلوماسية):

ينتقد داود أوغلوا في كتابه العمق الاستراتيجي المستوى المتدني سابقة للانخراط الدبلوماسي التركي في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويعزو ذلك إلى الفرصة التي ضيعتها تركيا في إبراز مرشح تركي في موقع الأمين العام للمنظمة عام 2000م. ومن هنا وجهت تركيا سياستها الخارجية إلى مستوى عالي من الاشتراك في انتخاب أمين عام المنظمة في عام 2004م. وكانت النتيجة انتخاب أكمل الدين إحسان أوغلو لشغل هذا المنصب من خلال التصويت الديمقراطي لأول مرة في تاريخ المنظمة كما شهدت عواصم المناطق المجاورة لتركيا زيارة أكبر عدد من السياسيين الأتراك في السنوات القليلة الأخيرة، وقد هدفت الدبلوماسية المبادرة هذه إلى بلوغ حالة "انعدام المشاكل مع جيران تركيا، ثم انطلقت إلى المرحلة التالية التي سماها داود أوغلو – في أول مؤتمر صحفي له كوزير للخارجية– "الحد الأقصى للتعاون،" حيث تحتضن تركيا اليوم قمما رئيسية للمنظمات الدولية من منتدى المياه والبلدان أقل نموا من المجتمع

الكاريبي كما تستضيف أيضا محادثات مباشرة بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط الي سهول اوراسيا ومثال ذلك بين إسرائيل وسوريا وبين أفغانستان وباكستان.[1]

3.التواجد الدائم في الميدان الحضوري على الأرض:

تعتقد تركيا أنها لابد أن تظل موجودة وحاضرة دائما على الساحة الإقليمية والدولية، ولاسيما في أوقات الأزمات، فمثلما يقول داود أوغلو: لابد لتركيا أن تكون في الميدان سواء كان ذلك في الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو القوقاز، وبمنظورها ورؤيتها التركية كما أشار الرئيس التركي عبد الله غول إلى أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة، يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به، ولعل غزو العراق كان نموذجة لذلك. كما أطلق ارد وغان شعار أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة، بل يجب أن تكون لاعب على أرض الملعب وقد نفذت هذه الآلية في عدة حالات، كان آخرها الأزمة الروسية –الجورجية، وأزمات قطاع غزة وخصوصا عام 2012م، حيث زار رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان جورجيا وأذربيجان وروسيا قبل أي زعيم آخر في المنطقة وفي أوروبا، وعرضت تركيا أرضية للاستقرار، وأدارت بحذر أزمة محتملة بين الناتو وروسيا في البحر الأسود. كما زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أرد وغان أربعة بلدان عربية في أعقاب هجوم "إسرائيل" على قطاع غزة عام 2008م مباشرة، وقاد فريق تركي برئاسة داود أوغلوا، وزير الخارجية، دبلوماسية مكوكية بين دمشق والقاهرة خلال الأزمة ، إضافة إلى الجهود الكبيرة لتركيا بالتعاون مع مصر وقطر في العدوان الأخير عليها عام 2012م، حيث زار داود أوغلو غزة أثناء العدوان مع وفد جامعة الدول العربية.

[1] أراس بولنت، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، ط 1 (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط ،2012)ص21–22

4. سياسة متساوية الأبعاد ومحتوية للجميع:

بمعنى الوقوف على مسافة متساوية من جميع الأطراف، حيث ترى تركيا أنه ينبغي عليها ضم جميع اللاعبين الفاعلين ذوي العلاقة في ائتلاف واسع لحل المشاكل وصياغة المبادرات، وبهذا تواصل تركيا دبلوماسيتها بعناية واعتدال، ويحافظ صانعو السياسة الأتراك على مسافة متساوية من جميع اللاعبين، ويتجنبون الاشتراك في أي تحالفات أو تكتلات إقليمية، وتستجيب سياسة تركيا الشاملة، وهذه السياسة متساوية الأبعاد المحتوية للجميع تطمئن اللاعبين الإقليميين، وتؤكد لهم على طبيعة الدور البناء للسياسة التركية .[1]

5.الأداء الشامل في السياسة الخارجية:

سعت تركيا إلى توظيف المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، حيث عملت على إشراك المنظمات المحلية غير الحكومية، والهيئات الاقتصادية، والمنظمات المدنية في الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية، وسعت لحفز دعمهم للخط النشط الجديد في السياسة الخارجية. وقد أدى التأثير الإيجابي الذي تتمتع به السياسة الخارجية الجديدة إلى اتساع دور هذه المؤسسات والمنظمات في صناعة السياسة الخارجية، وأصبح هذا الدور الجديد لهذه المؤسسات جزء من فكرة الأداء الشامل والكلي للسياسة الخارجية التركية، بالمقارنة مع الماضي الذي كان لا يسمح فيه لهذه المنظمات بالمشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية كما أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي.

ورغم كونها في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظرا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، ولاسيما بعد غزو العراق وأفغانستان. وتجلى كما ذكرنا سابقا إيلاء تركيا أهمية لمنظمة التعاون الإسلامي

[1] المرجع نفسه، ص 30.

في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة. كذلك شاركت تركيا في مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية على النحو التالي:

-حصلت تركيا على مقعد غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعضوية مراقب في كل من الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية واتحاد الدول الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية.

-كما أنها من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا، ولم تتخلف تركيا عن المشاركة في الاتحاد العام من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 14 تموز/يوليو 2009م.

-المشاركة في قوات حفظ السلام، حيث لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، حيث شاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان تموز/يوليو 2006م، وتستعد للمشاركة في قوات سلام إلى الصومال. كما أعلنت عن استعدادها للمشاركة بل ربما قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار.

6.الانفتاح الاقتصادي "الأداة الاقتصادية:"

تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى. وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات. ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.[1]

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 92

وقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في تشغيل السياسة الخارجية التركية، ونظرا لأن تركيا وضعت لنفسها هدفا أن تكون من أكبر عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام 2023م، فإنها تدرك جيدا العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية [1]

وقد برز الدور التركي بقوة على الصعيد الاقتصادي، وعلى الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي بقي هو الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ 52%تقريبا من حجم تجارتها الخارجية، وروسيا شريكها التجاري الأول على صعيد الدول، فإن حجم التجارة بين تركيا والدول العربية تنتمي بشكل قوي في عهد حزب "العدالة والتنمية" أكثر من ثلاث مرات. وبرز في ذلك حجم الاستثمارات العربية في تركيا على صعيد الاتصالات، والمواصلات، والطاقة، والعقارات، وقطاع البناء. ووقعت تركيا اتفاقية تعاون ثنائي مع معظم الدول العربية، وكذلك مع منظمات إقليمية عربية مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي في العام 2008م. وقد شهد الميزان التجاري التركي انفجار كبيرا في حجم الصادرات والواردات مع العالم في نهاية 2008م تجاوز 300مليارردولار، بعدما مرت تركيا بأسوأ أزمة اقتصادية في العام 2001م .

كما أن لتركيا مشاركة فعالة في المساعدات الإنمائية الدولية، حيث تجاوزت المساعدة التي تقدمها تركيا للتنمية 700مليون دولار أمريكي عام 2008م، وبدأت تبرز في الأمم المتحدة على أنها واحدة من الدول المانحة وآثار المشاركة في المساعدات الإنمائية واضحة جلية على مستوى القضية الفلسطينية، فالمشاريع التنموية التركية في الضفة الغربية وقطاع غزة كثيرة، وفي مقابلة مع السفير الفلسطيني في أنقرة السيد نبيل معروف، أكد السفير التعاون الكبير والمستمر للجمهورية التركية في هذا المجال للقضية الفلسطينية على جميع الأصعدة. وقد حضر مع مجموعة من الناشطين الفلسطينيين محاضرة بتاريخ 22آذار/مارس 2013م للسيد ثريا بولاط نائب رئيس مؤسسة تيكا – الوكالة التركية للتعاون والتنسيق في أنقرة، أثناء زيارة

[1] حقان فيدان، رئيس أجهزة الاستخبارات التركية، عمل قيد الإنجاز :**مقال السياسة الخارجية التركية الجديدة**، تر شادي عبد الوهاب، مجلة سياسة الشرق الأوسط متحصل عليها من

http://law.uobabylon.edu.iq/service_showrest.aspx?pubid=572في 2022/04/04 على 16:45

شبابية لتركيا، استعرض بولاط خلالها آليات دعم الحكومة التركية **للقضية الفلسطينية** في هذا المجال، كما استعرض مجموعة من المشاريع التنموية التي نفذتها وتنفذها الحكومة التركية في أراضي السلطة الفلسطينية، والتي من بينها المستشفى التركي بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بغزة.

وأخيرا، يمكن تحليل السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم حزب "العدالة والتنمية" في ثلاث فترات مختلفة، بناء على ثلاثة تحديات إقليمية ودولية في العقد الأخير[1] :

الفترة الأولى منذ حكم حزب العدالة والتنمية،" تبنت النخب السياسية الجديدة نموذج سياسة خارجية جديدة تعطي الأولوية القصوى للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية، خاصة في مجالات الاقتصاد والدبلوماسية التي ستحول السياسة الإقليمية من التفاهم المدفوع بالمصالح الأمنية المشتركة إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة. لقد كانت سياسة تصوير المشاكل في هذه الفترة بمثابة حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية، فأعادت صياغة أنشطتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وتراجعت تدريجيا عن الخطاب السياسي التقليدي للنخب البيروقراطية "الأتاتوركية." ومع ذلك، مثلت حرب العراق في 2003م تحدية مباشرة لأولويات السياسة الخارجية الإقليمية التي تشكلت في ظل مبدأ سياسة المشاكل الصفرية، فقوضت أعمدة خطابها السياسي بشأن النظام الإقليمي، ومن خلال استخدام الدبلوماسية متعددة المستويات والأبعاد على المستوى الإقليمي والدولي، ساندت تركيا باستمرار التكامل الإقليمي للعراق، وحاولت بناء تفاهم مشترك وآلية دبلوماسية جماعية لاحتواء أزمته. ومن خلال الابتعاد عن التدخل بقيادة الولايات المتحدة، وسعت تركيا علاقاتها مع دول المنطقة بقدر بالغ من العناية.

الفترة الثانية من حقبة حزب العدالة والتنمية،" ومع تزايد قوة تركيا الاقتصادية ودورها كوسيط سلام في المنطقة، بدأت أنقرة في تعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط. وتزايدت "الاستقلالية

[1] مراد يشيلطاش، **السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية**، ترجمة عاطف معتمد وعزت الديان، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات)، ص3-4

الاستراتيجية" لتركيا في هذه الفترة تدريجيا بفضل تنويع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق، ومع ذلك وجه الحلفاء الغربيون انتقادا ل "سياسة الانخراط الجديدة التي اتبعتها تركيا، فضلا عن الانتقاد المستمر الذي وجهته المعارضة المحلية تجاه ما اعتبرته تغييرا في "المحور الجيوستراتيجي" وانصرافا عن التحالف الطويل المنتظم مع الغرب. وأدى انتقاد تركيا الرسمي لإسرائيل،" وموقفها الاستراتيجي المختلف في المسألة النووية الإيرانية، وعلاقتها الوثيقة مع حماس، لزيادة حدة النقد لسياسة التغيير المحور الاستراتيجي،"

وما إذا كانت تركيا تعمل كشريك للغرب في الشرق الأوسط، أم أنها تمنح أولوية للشرق الأوسط على توجهها الغربي. وبالرغم من الانتقادات الحادة من جانب أطراف داخلية وخارجية لتغيير أنقرة بوصل سياستها الخارجية، إلا أنها حافظت بنجاح على سياسة المشاكل الصفرية كمحدد رئيسي الأنشطة سياسية الخارجية.

الفترة الثالثة من حقبة حزب "العدالة والتنمية،" حدث تغير في كل من السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية. فمبدئيا، كانت تركيا تخطط لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية، وتحاول تحقيق نموذج "التكامل الإقليمي." وكان ذلك جليا في أنشطة أنقرة التي تهدف إلى المزيد من التكامل في المنطقة، مثل إلغاء تأشيرات الدخول مع عدد من الدول العربية، وتأسيس "مجالس تعاون استراتيجي رفيعة المستوى" مع الدول الإقليمية الرئيسة، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة. وكانت تركيا تهدف من خلال هذه الأنشطة إلى إحداث تغيير في سياسة "الأمر الواقع" في الإقليم وقد شكل الربيع العربي في 2011م تحديا حقيقيا استرتيجيا لسياسة الخارجية التركية؛ فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة، ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة. وكان هذا هو السبب في أن حكومة اردوغان في البداية لم تكن حاسمة بشأن كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية، مثلها في ذلك مثل حكومات معظم دول العالم. ومع ذلك، كان هناك شيء واحد واضح، ألا وهو الوقوف في صف المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول. ومع ذلك، اختلفت طريقة إظهار هذه المساندة من حالة

الأخرى. وكان هذا يوضح كيف استجاب أر دوغان فعلا للتحديات التي واجهت سياسته الخارجية في المنطقة نتيجة الصحوة العربية، حيث انحاز إلى الشعوب التي كانت تثور ضد الديكتاتوريات المدعومة عبر عقود طويلة.

تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة الأمد وتتميز بالطابع الرسمي الواحدي الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة كما أنها تتميز بالطابع الخارجي والذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية والتي دوما تكون خارج حدود الدولة وتتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية.

الا أن توجهات السياسة الخارجية تحكمها عدة محددات، تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية. فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة وتتنوع هذه المحددات بدءا من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة، إلى تنوع الموارد الطبيعية وتوفرها الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد يعطيها القوة والثقة في النفس. ما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف. كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية والسياسة الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وحضارية وتاريخية. أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شانه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات. كما أن تفاعل البنيان الدولي وترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبية، كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول.

كما تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات وذلك حسب نوع الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي. فقد تتوجه الدولة توجها إقليميا أو دوليا وذلك وفقا لمجالها الجغرافي والحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها تحقيق أهدافها الاستراتيجية وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير

الوضع الراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية. وقد تتوجه توجها تدخلي أو لا تدخلي لتغيير التركيبة السياسية لدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير فيها النخب الحاكمة وتختلف الوسائل المستخدمة في ذلك.

الفصل الثاني
التحول في السياسة الخارجية التركية

لعبت تركيا دوراً حاسماً في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديمة فكانت اسطنبول عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وأنهيت فيها الخلافة الإسلامية وأعلن على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة.

تم في هذا المبحث الأول استعراض مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسط فتطرقت الى رؤية حزب العدالة والتنمية لتنظيم الإقليمي في الشرق الأوسط والسلوك التركي الجديد، اما بالنسبة للمبحث الثاني فتناولت الأحداث الجديدة في القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الدور التركي وجاء فيه موقف تركيا من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة وجهود تركيا في التسوية السليمة للقضية الفلسطينية، فأما في المبحث الثالث فتناول أهمية الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية واشكالية العلاقات التركية الأوروبية.

المبحث الأول: مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي لشرق الأوسط

المطلب الأول: رؤية حزب العدالة والتنمية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط

إن التصور التركي نحو الشرق الأوسط، يستند الى أن الحرب في منطقة الخليج العربي قد تسببت بإحداث متغيرات استراتيجية ثقافية، واجتماعية، سياسية وأمنية وهذه المتغيرات أسهمت في إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وهذا دفع بتركيا للدخول كطرف مؤثر وفاعل في تشكيل الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة وهذا لا يحدث إلا من خلال العمل على إيجاد نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح المشتركة وبشكل متوازن وقائم على الصداقة امكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية على النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة، أي أن التصور التركي ينطلق من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي: تركيا، وايران، وإسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد في المنطقة[1].

أن هناك أسباب عديدة تؤيد مشاركة تركيا في التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط، ومن هذه الأسباب الموقع الجغرافي، والمميزات الاقتصادية المرتبطة به، والخبرة التي توافرت لديها من خلال عدد من خطط التكامل الاقتصادي، والوفرة النسبية للموارد المائية. ووفق هذه المعطيات فان مشروع النظام الجديد للشرق الأوسط يهدف إلى تشكيل تحالف اقتصادي، وأمنى، واستراتيجي، عبر تركيا، وإيران، وباكستان، لتوسيع إطار الأطراف غير العربية وبعض دول المنطقة الأقل حجماً، وذلك لتحقيق عدة أهداف، منها: [2]

1- ربط المنطقة الغربية بأوروبا من خلال السياسة المتوسطية للدول ، وأن تقوم بدور الوسيط من خلال دورها في مجالات المياه، والغذاء، ونقل النفط.

2- أن تستخدم الدور الذي يمكن أن تؤديه، في هذا الإطار، في مواجهة العقبات التي تضعها اليونان أمامها للدخول في السوق المشتركة. وهذا التصور يعنى إمكانية أن تلعب

[1] نبيل عبد الفتاح، "العرب من النظام العربي الى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل"، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: الاهرام، 2003) ص64-65.

[2] احمد سلامة، **الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005)

تركيا دور الوسيط الاستراتيجي، بين آسيا الوسطي، ودول البحر المتوسط، وأوروبا، وبينها وبين الشرق الأوسط، وبين هؤلاء وبعضهم بعضاً.

كانت الاحداث والتغيرات تتوالى تأثيراتها على منطقة الشرق الاوسط وبما فيها تركيا وكان هناك الحدثان الابرز هما احداث 11ايلول 2001واحتلال العراق في اذار 2003ووسط هذه الظروف والتطورات التاريخية كانت تركيا تشهد على الصعيد الداخلي حدثا مهما تمثل بانتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية التي جرت في الثالث من تشرين الثاني 2002 واستلامه السلطة السياسية في البرلمان، كما في الحكومة بمفرده ولم يكن ذلك حدثا عاديا وشهدت هذه المرحلة اعادة ترتيب اولويات تركيا حسب رؤى وتطلعات حزب العدالة والتنمية الحزب الذي سيقود تركيا طيل فترة الدراسة التي نحن بصددها.

1-نشأة الحزب

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22حزيران 2001وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، وقد شارك للمرة الأولى في الانتخابات وحصل على فوز كاسح حين حصل على نسبة 34.2%من مقاعد البرلمان وقام بتشكيل الحكومة برئاسة ارد وغان ومن أهدافه القيام بالإصلاح الاقتصادي في البلاد وحماية المصالح الوطنية ومحاولة إشراك تركيا في الاتحاد الأوروبي، ولاشك أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى هرم السلطة عام 2002وسعيه الدؤوب في أحكام سيطرته على تفاصيل صنع القرار وتمكنه من فرض خطابه على الساحة السياسية بصيغة الحداثة وتبنيه قضايا الشارع التركي والقدرة على تحرير مشروعه الإصلاحي قد أكسبه قبولاً اوروبياً. كما أن إقدام تركيا على حل مشكلتها مع اليونان بشأن القضية القبرصية هي محاولة جادة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة بغية الالتفات إلى القيام بدور إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط .[1]

[1]محمد نور الدين ، تركيا. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 28

2-أهداف الحزب

أسهمت سياسة الحزب "العدالة والتنمية" الخارجية في تحويل تركيا الا لاعب أساسي على الساحتين الإقليمية والدولية، وذلك باتباع مبدا "تعدد البعد"، أي ان تنتمي الى عوالم متعددة من البلقان الى القوقاز واسيا الوسطى ومن الشمال الى العالم الإسلامي والشرق الأوسط، فضلا عن طموحها في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي ، وتقول صحيفة "دار الخليج " الإماراتية ان تركيا اعتمدت سياسة "تصفير المشكلات " على المستوى الخارجي أي إقامة علاقات جيدة مع جيرانها وحل المشكلات، مما جعلها بمثابة "نقطة جذب" لكل القوى، ورغم نجاح "العدالة والتنمية" في تعزيز سلطة المدنيين وانهاء الوصاية العسكرية والقضائية ويبقى الحزب عن حل مشكلات أساسية ، وفي مقدمتها المشكلتان الكردية والقبرصية فضلا عن عدم قدرة الحزب على تغيير المفاهيم التقليدية العلمانية، ومن ذلك استمرار منع الحجاب في المؤسسات العامة، لكن على أي حال فان "العدالة والتنمية" تحقيق انتصار واضح بحصوله على نسبة اقل بقليل من 50 بالمائة في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2001، و هو ما يضمن للحزب للفوز بالولاية الثالثة على التوالي في البرلمان.[1]

يؤمن حزب العدالة والتنمية بالإنسان كمصدر أساسي وهدف للتطور الاقتصادي. ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده. ويعرف دور الدولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب. ويرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل، والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية. ويدافع عن إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة، والحماية من السلبيات التي جلبتها معها.

3-أهداف الحزب وبرامجه ومنطلقاته على المستوى الداخلي والإقليمي

يشكل الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو

[1] احمد سليمان سالم الرحاحلة، **"الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"**، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2014)

حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه، كما أن التحرك التركي في الدائرة العربية الإسلامية يتم بشكل متوازن مع الدائرة الغربية وهي استمرار لنشاط تركيا الفعال الذي اخذ يتطور تدريجياً في عهد الرئيس الأسبق تورغوت اوزال على الرغم من الانتقادات التي توجه إلى سياسة داود اوغلو باعتبارها أن معظم سياسة تركيا الخارجية يجري في الأقاليم العثمانية السابقة التي تبدو أن تركيا ما بعد العصرنة كامنة في ماضيها العثماني، حيث أن التاريخ والثقافة لا تتناسى ماضي تركيا العثماني ولا تسعى إلى مجرد استغلاله باعتباره كذلك فإنها توفر ميزة لتركيا في انخراطها في المناطق المجاورة، وانه لا يمكن حل أي مشكلة سياسية في المنطقة دون استخدام الأرشيف العثماني الماضي ليمنح تركيا موقعاً في مسار السلام في الشرق الأوسط .[1]

لقد أعطى العامل الديني والتاريخي للسياسة الإقليمية التركية زخماً مضافاً لمقومات الدور الإقليمي التركي، ففي هذا الإطار تؤكد الدراسات على قدرة تركيا بنظامها العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية وحضور هويتها الإسلامية على أن تشكل نموذجا ملائماً يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة منه في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، بمعنى أن تركيا تقدم نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية منذ القدم وهي المفاهيم التي طرحها رئيس الوزراء رجب طيب ارد وغان أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في 26كانون الثاني2004 ان توجه تركيا إلى المنطقة العربية ليس مجرد خيار، وانما هو ضرورة لحاجاتها الى دور إقليمي جديد يحفظ مكانتها في الاستراتيجية الغربية ضمن الإطار الإقليمي، حيث أوجدت التغييرات السياسية والفكرية على الصعيدين الرسمي والشعبي في

[1] اراس بولنت، **داود أوغلوا والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا**، (ترجمة الطاهر بوساحية،2009)

الوطن العربي، وفي مقدمتها انتهاء حدة التقسيمات السياسية بين تقدمي ومحافظ، قومي وغربي عوامل مساعدة لتعاظم الدور التركي نحو التفاعل مع معطيات المنطقة، وبذلك فأنه تم إهمال العامل التاريخي لدى الأكثرية العربية أو على الأقل تهميشه مما يجعل التطبيع مع تركيا أمراً مبرراً، إضافة إلى ظهور المثقفون ذوو الاتجاهات المختلفة التي تدفع إلى قراءة جديدة للعلاقات زمن الإمبراطورية العثمانية بعيداً عن الخطاب التقليدي السائد الذي يصورها بأنها قوة استعمارية، تقوم على اختراق قيم سياسة ثقافية غربية للجسد السياسي والاجتماعي في المنطقة، الأمر الذي جعل من تركيا كياناً مقبولاً على اقل تقدير. فضلا عن أن تغير طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي قلل إلى حد كبير الفجوة التي تفصل بين الأغلبية العربية وتركيا في هذه المسألة انطلاقاً من واقع التاريخ والجغرافيا وليس كون تركيا دولة إسلامية فحسب .

لقد لعبت تركيا دورا رئيسيا إقليميا ودوليا في المنطقة بسبب النهج الديمقراطي الذي تسلكه والموقع الجغرافي الذي يربط الجزء الأوروبي بالجزء الأسيوي وتنوع المناخ والمكونات البيئية التي تميزها عن غيرها من الدول والتي جعلت بمجموعها من تركيا دوله فاعله ومؤثره في الإقليم ككل وفي العالم ودوله الناشطة سياسيا واقتصاديا في جميع دول الإقليم والعمل كوسيط استراتيجي في تسوية النزاعات التي تحدث على مستوى الإقليم.

وتعد المشكلة الكردية في تركيا احد المشاكل المستعصية التي ورثتها حكومة حزب العدالة والتنمية من الحكومات التركية السابقة، حيث المواجهات العسكرية المستمرة مع عناصر حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا والتي وجدت ملاذاً آمنا في شمال العراق حيث الفراغ الأمني الذي حصل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003وانطلقت في شن المزيد من الهجمات داخل تركيا ضد الجيش التركي الأمر الذي تطلب حشد آلاف الجنود الأتراك على الحدود التركية العراقية وقيام الطيران التركي بقصف مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

وادراكا من رؤية حزب العدالة والتنمية بان تركيا لا تستطيع أن تؤدي دوراً إقليميا ما لم تقوم بتامين الوضع الداخلي التركي، حيث تبنى الحزب الشعار الذي أطلقه أتاتورك)السلام في الداخل والسلام في الخارج(فمن دون السلام في الداخل لا يمكن تحقيق سلام مستدام في الخارج، وقد أحرزت حكومة أرد وغان تقدما واضحاً في الخارج، وأطلق ارد وغان مبادرة في مطلع تشرين الثاني 2009بانفتاحه الديمقراطي على 15مليون كردي باعتبار انه المصالحة مع الأكراد ضرورة لا يمكن تفاديها مهما بلغت صعوباتها فهي عنصر أساسي في الحملة الدبلوماسية التي بدأها وزير الخارجية احمد داود اغلو التي تهدف إلى جعل تركيا لاعباً أساسيا في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز من خلال التوسط بحل النزاعات وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية مع سورية والعراق وايران إضافة إلى نشر السلام والاستقرار في المنطقة.[1]

4-الحزب والسياسة الخارجية، الأفكار السياسية والإيديولوجية السياسية.

أولا: سعى ارد وغان في السياسة الخارجية إلى إيجاد الدعم نحو قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي، وكذلك عمل على تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وأروبا، كما أنه استطاع أن يكسب شرعية لتشكيل حزب سياسي خاص به هو حزب العدالة والتنمية كحزب وطني لا يقوم على أساس الأقلية أو العرقية أو الدينية، وهذا ما مكن الحزب من تجنب كثير من المسائل المتعلقة بالعلمانية كالحجاب وغيره والالتفات إلى قضايا اكبر تتعلق بالإصلاحات الداخلية وإيجاد دور إقليمي مؤثر لتركيا. ولا شك إن اعتماد قيادات حزب العدالة والتنمية أساليب جديدة في العمل تتجنب أي مواجهة مع النظام وطبيعته المتجذرة وعدم إعطاء مبررات لتكرار ما حدث في شباط عام 1977 قد اضفى لها النجاح فجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب في 14 أب2001(العمل من اجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع)كما اعلن زعيم الحزب في هدا المؤتمر موقفه من العلمانية والإسلام،

[1]رواء زكي يونس طويل، (مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية)، **مجلة دراسات إقليمية مركز الدراسات الإقليمية،** (جامعة الموصل، العدد2008،10) ص207-208.

إذ يعد العلمانية مبدأ أساسي للسلم الاجتماعي وأعطى تصور واضح للعلمانية الذي يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية كما أكد ارد وغان على مرجعية "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و "الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية." وفي هذا الإطار أكد عبد الله غول الرجل الثاني في الحزب بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب بقوله: "إن حزبنا ليس حزباً دينياً ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسيينا محجبات وسافرات ملتحون وغير ملتحين إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، بخدمة هدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة" [1]

ثانيا :الاستراتيجية التركية الجديدة

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة, فقد استمر الخطاب التركي يتحرك ضمن السقوف والثوابت التي كان يتحرك عبرها خلال تلك الحرب، أي النظر الى تركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في المكان والزمان.

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، حصل تغيير جذري, ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة. وللمرة الأولى يأتي الى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة الى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الاقليمية يقول احمد داود أوغلوا, مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها قبل وصول الحزب السلطة، انه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية، ومن ثم رؤيتها الاستراتيجية الجديدة واذا كان أحمد داود أوغلوا قد جسد ذلك في كتابه الشهير العمق الاستراتيجي –الموقع الدولي لتركيا الذي صدر عام 2001,فان وصول الحزب الى السلطة ومروره في الممارسة العملية وفر الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الاستراتيجية التي جمعت النظرية الى الممارسة التطبيقية..

[1] جمال كمال إسماعيل كركوكي ، أزمة الرئاسة التركية، **مجلة دراسات إقليمية**، (مركز دراسات الإقليمية، جامعة الموصل ،العدد10،2008)ص201-230.

ويقول أحمد داود أوغلوا ان 11أيلول 2001 دفع الولايات المتحدة الى استبدال النظام العالمي الجديدة, المستند الى خطاب الحريات الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة، الى نظام عالمي جديد مستند الى المفهوم الأمني. وشكل العراق وأفغانستان الساحة الفعلية لهذا التصور.

ويمكن القول، بحسب أحمد داود أوغلو، ان هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 أيلول، وهي: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي, وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من 10الى 15سنة، ثم المرحلة الثالثة, وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد، حيث ستعمد كل قوة الى مضاعفة حضورها الى حين ارتسام المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى أحمد داود أوغلوا أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية دينامية مؤثرة في السياسة الخارجية تقضي الى ان تكون قوة مركزية.

ويعتبر أغلو أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات كانت معيقة أمام أن تكون تركيا قوة مركزية مؤثرة، وهي: (الارهاب والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من استقطاب داخلي، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة. لقد ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على خمسة أسس:

1-التوفيق بين الحريات والأمن. ففي وقت كان اللاعبون العالميون، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11أيلول 2001كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الاصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلاد أخرى

2-انزال المشكلات بين تركيا وجيرانها الى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ(تصفير) المشكلات, وبالتالي اخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في

صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا ان تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

3-اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك. ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من ان تكون تركيا (مصدر مشكلة)في استقطابات الغرب – الشرق، والشمال-الجنوب، وآسيا أوروبا، والغرب-الاسلام، تكون على العكس(مصدر حل)للمشكلات، وبلدا مبادرا الى طرح الحلول لها، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في ارساء السلام العالمي والاقليمي. ومن ضمن هذا المنظور، يجب عدم النظر الى أي خيار على أنه بديل من الآخر، ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

4-تطوير الأسلوب الدبلوماسي واعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية. لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية ان تركيا (بلد جسر)تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون جسرا، بل هي بلد مركز.

5-الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

والى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أغلو, فان توفير الادوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا اعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الاسلامي, ومنه العربي, بعدما ابتعدت عنه منذ انهارت السلطنة العثمانية، وأصبحت جزءا- تابعا للمنظومة الغربية الاسرائيلية. كذلك تعد الإجراءات الإصلاحية التي أعلنت عنها حكومة ارد وغان ثقافية أكثر منها سياسية وهي تنص على السماح ببث برامج باللغة الكردية عبر الراديو والتلفزيون والسماح للأحزاب السياسية كحزب التجمع الديمقراطي الكردي باستخدام لغتهم خلال الحملة الانتخابية وإعادة الأسماء الكردية إلى المناطق الكردية التي سبق أن استبدلت بأسماء تركية وتقليص استخدام الأحكام القاسية التي أطلقت ضد الشبان الأكراد بسبب قيامهم برمي الحجارة خلال

التظاهرات والسماح للسجناء الأكراد بان يتواصلوا مع زوارهم بلغتهم الأم وإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في شأن اتهامات بالتعذيب، كما أن الإصلاحات الداخلية المتنوعة التي قامت بها تركيا كانت محل ترحيب واشادة من قبل الولايات المتحدة باعتبار أن تكون تركيا نموذجاً للدول الإسلامية لاسيما بعد أحداث 11 أيلول ،2001وكان ذلك على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش لدى حضوره قمة حلف شمال الأطلسي في اسطنبول في حزيران 2004عندما قال "إنني اقدر كثيراً على سبيل المثال أن بلدكم قد وضع على كيفية أن يكون البلد المسلم الذي يتبنى الديمقراطية وسيادة القانون والحرية."

ويسعى المسؤولون الاتراك من وراء القيام بالإصلاحات إلى تحسين سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية إلى الإيفاء بالشروط التي يطالب بها الاتحاد الأوربي لتحقيق الحلم التركي في الانضمام إليه. وهذا ما أكدته تصريحات احمد داود اغلو بقوله)إن تركيا هي البلد الوحيد التي تستطيع أن تتحدث عن المنطقة في أوروبا من حيث قيم الديمقراطية والحرية)، وبذلك فان تحرك حكومة ارد وغان نحو تطبيق الديمقراطية في تركيا والتوجه الجدي لحل المشكلة الكردية من جذورها يعطي دفعاً قوياً للقيام بسياسة خارجية نشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي.[1]

5-السياسات العامة والنجاحات التي حققها والنجاحات الاقتصادية

تقوم السياسة الاقتصادية إلى اعتمدها حزب العدالة والتنمية على أشاعه جو من الثقة والتفاؤل داخل المجتمع التركي والقطاعات الاقتصادية، إذ صاحب تحسين الأداء الاقتصادي انخفاض معدلات التضخم وتراجعها في عام 2004إلى نسبة 30بالمائة فيما ارتفعت معدلات النمو إلى 5.9بالمائة. كما أدى إجراء الحكومة التركية برفع قيمة الليرة

[1]جلال عبدالله عوض، العثمانية الجديدة.. الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، **سلسلة قضايا**، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2009).

التركية بداية عام 2005 أمام الدولار الأمريكي برفع ستة أصفار من الليرة إذ استقرت قيمتها عند نسبة0.795) (دولار .[1]

وقد مر الاقتصاد التركي بمرحلة صعبة من حالات الركود والتضخم والبطالة خلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي، حيث أن تركيا تضررت من جراء الحصار الاقتصادي على العراق بسبب وقف عائدات مرور النفط العراقي عبر أراضيها حيث تشير الإحصاءات الاقتصادية بأنها بلغت100 مليار دولار الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الاقتصاد التركي وجعل تركيا تعيش أزمة اقتصادية.

إن الاقتصاد التركي بعد ذلك حقق سلسلة من الانجازات التي لم تكن في حسابات المحللين الاقتصاديين حيث نجحت تركيا من الخروج من الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها في بداية عام 2001وتم إعادة هيكلة البنية التحتية ورفع القدرات التنافسية على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى نجاح الحكومة التركية في إصلاح الموازنة العامة والحفاظ على استقرارها من اجل إعادة كسب ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في قوة وعافية الاقتصاد التركي .

وعليه فقد كان الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا أولى التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية عند تسلمه السلطة حيث استطاع الحزب عبر السياسة التي انتهجها النهوض بالاقتصاد بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى والمعاناة الاقتصادية التي عاشها الشعب التركي. وحسب الأرقام الرسمية فان الدخل القومي التركي بلغ 143مليار دولار عام 2003وارتفع عام 2004إلى 180مليار دولار ليصل إلى 400مليار دولار عام 2006.أما معدل النمو الاقتصادي الذي وصل عام 2001إلى نمو سلبي قدره 9.5بالمائة ارتفع عام 2002ليصل إلى 7.9بالمائة فيما سجل عام 2004رقما قياسيا إذ ارتفع إلى 9.9بالمائة وفي عام 2006بلغ معدل النمو 6بالمائة. كما تراجع معدل التضخم من

[1] حسين جودة، **الاقتصاد التركي يحقق قفزات رغم البطالة والديون، (**مصر: الإسكندرية لدار الجامعية،1997) ص195

88.6عام 2001إلى 9.6بالمائة عام2006 وكان عام 2005عاماً مميزاً بحيث انخفض هدا المعدل 2.7في المائة فقط(الجودة،2007197) كما ارتفع متوسط دخل الفرد من (2589دولارللفرد منذ ان بلغ حزب العدالة والتنمية حدوده) (5700دولار، وفقا للتقرير مصرف لبنان المركزي). سيسمح ذلك لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي سيطر عليها قبل 30عاما.في عام 2006، احتلت المرتبة 18في العالم بين الدول ذات اعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت الهيمنة الاقتصادية لتركيا هي الأكبر.

كما أن الأسلوب الجديد الذي اعتمده ارد وغان في إدارة الجانب الاقتصادي في إطار الصراع بين القوى العلمانية والإسلامية هو توجهه لكسر احتكار الجهات الغربية واليهودية للأموال الساخنة، والمقصود بالأموال الساخنة هي)الأموال الأجنبية التي تتواجد داخل الاقتصاد التركي على شكل ودائع بنكية تهدف إلى الإفادة من نسب الفائدة العالية في تركيا ويشتمل قدرتها في التأثير السريع والتحرك والتأثير في الاقتصاد التركي)، وذلك عن طريق جذب أموال عربية واسلامية للاستثمار في تركيا خاصة الأموال العربية التي خرجت من أمريكا وأروبا بعد أحداث 11 أيلول، حيث بلغ حجم هذه الأموال العربية القادمة إلى تركيا أكثر من 20مليار دولار مقارنة مع قيمة الأموال الساخنة في تركيا والبالغة 50مليار دولار والتي تحقق نوع من التوازن في الأوساط المالكة لهذه الأموال، وبالتالي يقل تأثير الأموال الساخنة الداعمة للقوى العلمانية وازدياد قوة القوى المحافظة مع قدوم الأموال الإسلامية.

ويلاحظ مما تقدم أن برنامج حزب العدالة والتنمية لا يتعارض مع النظام السياسي المتوارث منذ تأسيس الدولة التركية بعد الحرب العالمية الأولى القائم على مبدأ العلمانية، وهذا ما يفسر قدرة الحزب على تجاوز أي شكوك توجه أليه من أنصار العلمانية لاسيما انه لم يتبنى أية توجهات تدعوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: السلوك التركي الجديد

أ. تجاه الاكراد:

على الصعيد الإقليمي، اتبعت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسة تعميق الروابط مع الشرق الأوسط، وعملت زيادة قوة وسلطة حزب العدالة والتنمية لأكثر من عقد من الزمان على زيادة قدرات الحزب على توليد السياسات الخارجية مع تجاهل الموقف التركي "التاريخي التواصل بالحد الأدنى مع الشرق الأوسط"، ان سياسة الحكومة "لا مشاكل مع الجيران" لم تؤد إلى النتائج المتوقعة، في هذه العملية وخاصة في السنوات الأخيرة، أطرت الحكومة التركية التهديدات على أمنها القومي من خلال التركيز على القضية الكردية، لعب هذا التصور دورا في صياغة السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في المنطقة.

بانتخابات عام 2002مع دعم كبير من الناخبين الأتراك، وأمن 65في المئة من المقاعد في البرلمان، لقد رأى مؤسسي حزب العدالة والتنمية وزعماء الحكومة التركية الجديدة أنفسهم بأنهم "ضحايا" للمؤسسات العسكرية والأمنية التي كانت متواجدة في تسعينيات القرن المنصرم، تماما مثل الأكراد، ومنذ البداية، كان واضحا أن نخب حزب العدالة والتنمية رأت ان قوتهم السياسية مرتبطة مباشرة بقوة النخبة العسكرية وان الحد من قوة الجيش يعني اضعاف من مجالهم السياسي، والأهم من ذلك اضعاف القضية الكردية .

وعلاوة على ذلك، فإن لنخب حزب العدالة والتنمية فهم مختلف لما يشكل الأمة التركية بالمقارنة مع النخب الكمالية من الحقبة السابقة، فوفقا للأخير، على تركيا التأكيد على عنصر العرق وهذا خطأ وفاقم ايضا من الخلافات بين الأكراد والأتراك، وبدلا من ذلك، يجب التركيز على الهوية الدينية للأكراد والذي يعتقد بأن له تأثير موحد على الشعب الذي كان ينفر بعضه من بعض بسبب النهج العرقي والعلماني للدولة، ومن خلال الاستفادة من خطاب الوحدة الدينية وإعطاء صوت للأكراد، تعتقد نخب حزب العدالة والتنمية أنه وفي نهاية بإمكانهم إقناع المحافظين «الشعب الكردي النقي » بالانقلاب على العلمانية والقومية «للنخب الفاسدة حزب العمال الكردستاني » وتقويض نفوذ الحركة السياسية الكردية.

إن إضعاف القضية الكردية وإعطاء صوت للمطالب الكردية مثل استراتيجية ناجحة لحزب العدالة والتنمية، فقد ساعدتهم على الحد من سلطة الجيش وتدخله في السياسة وأيضا توسيع دائرة شعبية الحزب في جنوب شرق تركيا، وبينما انخفض تصور التهديد الداخلي، انخفضت الضرورة المتصورة لقيام الجيش تنظيم السياسة، وقد اعتبر الانضمام للاتحاد الأوروبي استراتيجية مهمة، ليس فقط للحد من سلطة الجيش، ولكن أيضا لأضعاف القضية الكردية في إطار السياسات الديمقراطية.

وقد استخدمت كلا السياستين لحزب العدالة والتنمية كقوة سياسية رئيسة وفاعلة في المناطق الكردية، وهذه حقيقة عززت من خلال عتبة 10في المئة والتي منعت الأحزاب السياسية الكردية من الترشح بشكل مستقل، وفي العقد الاول من القرن الجديد، وسع حزب العدالة والتنمية تدريجيا من قاعدة قوته من خلال الزعم بانه تحصل على نحو 50في المئة من أصوات الناخبين الاكراد، ونظر الى نفسه بشكل متزايد باعتباره القوة الوحيدة القادرة على حل المسألة الكردية، في حين انه غير راغب جدا في الاعتراف بالقوى السياسية الكردية.

وبحلول عام ، 2009كانت الحكومة التركية قد حققت تقدما كبيرا في نزع السلاح واصبحت حرة اخيرا في اتباع سياسية استراتيجية جديدة لحل المشكلة الكردية، ففي عام ، 2009أعلن حزب العدالة والتنمية الانفتاح الكردي، كما بدأت منظمة الاستخبارات الوطنية التركية MITالمفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، والمعروفة باسم محادثات أوسلو، وسرعان ما تصادم تيار السلام والتفاؤل مع القومية المستشارية، وهذا ادى الى قيام حزب العدالة والتنمية بإنهاء الانفتاح على الفور خوفا من خسارة الأصوات الوطنية في الانتخابات اللاحقة، واصبحت القضية الكردية مشكلة على الفور مرة اخرى ، وكان خطاب هذه الفترة والفوز الانتخابي اللاحق لحكومة حزب العدالة والتنمية قد ترددت أصداؤها على التغيير في تلك الفترة مباشرة بعد انتخابات السابع من حزيران عام 2015.

ان هذا الموقف والخطاب المتشدد تجاه القضية الكردية تليين قليلا بعد الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ، 2011وهذا اختلف اختلافا كبيرا عن الفترة السابقة

والتغيرات الإقليمية الجديدة، في الواقع، كانت هذه فترة المظاهرات والاحتجاجات وأعمال الشغب والحروب الأهلية في جميع أنحاء دول المنطقة، وقد وجدت الحكومة التركية نفسها في منافسة مع قوى إقليمية أخرى في محاولة للتأثير على مصير ومستقبل المنطقة والتدخل في بشكل مباشر وغير مباشر في السياسات المحلية لبلدان الشرق الاوسط .

في الوقت الذي كثرت فيه الصراعات في المنطقة، اعادت حكومة حزب العدالة والتنمية إطلاق المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني في بداية عام 2013بهدف نزع سلاح الاكراد في المناطق التركية، وفي 25نيسان عام ، 2013أعلن حزب العمال الكردستاني أنه سيسحب كل قواته من تركيا. بعد نجاح حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات العامة عام 2015والمناطق الكردية والذي ارتكزت حملته علي ثلاث ركائز ثقافة الكردية التضامن الاكراد والذي يشمل أيضا التضامن الإقليمي والسلام الإقليمي ونجاح الحزب بدمج المحافظين والمسلمين في المنطقة وبذلك فقد حزب العدالة والتنمية الكثير من ولاء القبائل.

ب –اتجاه سوريا:

بعد اتفاق اضانة عام 1998والتزام سورية بطرد افراد حزب PKKشهدت العلاقات بين البلدين انفراج وزيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين كما عرف التعاون العسكري تطورا ملحوظا في جوان في2002. بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2002شهدت العلاقات التركية السورية تقاربا كبيرا وخاصة بعد احتلال العراق سنة ، 2003ومواجهة الدعم الأمريكي للأكراد في شمال العراق في عام2003زار غول دمشق لتأكيد توطيد العلاقات مع سورية وهدفت الزيارة لمنع الحرب علي العراق وفي 2004زار بشار الأسد انقرة وهي اول زيارة رئيس سوري الي تركيا وفي ديسمبر 2004زار ارد وغان دمشق ودافع علي سورية في قضية اغتيال رفيق الحريري ، وفي ابريل 2005أكد الرئيس سيزر أنه يقف الي جانب سورية في الازمة اللبنانية ودعا بشار الأسد الي تطبيق القرار الاممي 1559القاضي بسحب الجيش السوري من لبنان وكذلك تطورت العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا في 2006و 2007 ونمو التبادل التجاري الي 37 %وزيادة حجم الاستثمار التركي في سورية 400مليون دولار وبلغت صادرات

تركيا 620مليون دولار وفي عام 2009شهد حدث مهم وهو المناورات العسكرية بينتها في شهر ابريل، وفي أكتوبر تم الغاء التأشيرة [1].

وقد تغيرت السياسة الخارجية التركية تجاه سورية عام 2011مع معارضة ارد وغان لنظام الأسد وتقديم الدعم للجيش السوري الحر ، وترحيب بي اللاجئين السورين وتم فتح أبواب تركيا امامهم حيث أرتفع الي 100الف لاجئ سوري وقد حان الوقت للانتقال الي إقامة منطقة العازلة داخل سورية وفي عام 2015تضاعف عدد اللاجئين السورين في تركيا حيث شهدت تركيا نزوح كبير لأهالي بعد ظهور تنظيم المسمى داعش لأكثر من 650الف لاجئ سوري.

ج. تجاه العراق:

ان جوهر الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية تأصيل الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق وسعت تركيا الي احتواء أكراد العراق حتي لا يدعموا حزب العمال الكردستاني كما استخدمت الأقلية التركمانية في العراق مع احتلال العراق عام 2003 [2] لذي رفضته تركيا بسبب المخاوف من تقسيم العراق وإقامة دولة كردية مستقلة أن الدول العربية لا يمكن ان تهضم تأسيس دولة كردية علي أراضيها وفي مارس 2003لجات تركيا الي الولايات المتحدة رفضها الدخول معها في حرب وفي عام 2004و 2005كثف المسؤولون الاتراك زياراتهم لكل من سورية والعراق لتوطيد العلاقات بين البلدان الثلاثة والعمل علي منع انفصال إقليم كردستان العراق وكما استعملت ورقة الاكراد في سياستها تجاه العراق فقد قامت بي التدخل العسكري شمال العراق عدة مرات وفي عام ، 2006أعلنت تركيا بأن العراق غير قادر علي منع أفراد حزب العمال الكردستاني ومهاجمتها علي أراضيه ، وفي واخر 2010 شهدت علاقات تركيا

[1] حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016، ص21، المتحصل عليه من http://www.bayancenter.org في 2022/04/15، 13:30

[2] وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية التركية أنموذج**، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006)، ص 253.

مع شمال العراق تنسيقا في مجال الامن والطاقة خاصة بعد اعلان الاقليم تدمره من الاعمال الارهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي[1].

جلال عبد الله عوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، (بيروت: مركز الدراسات العربية، 1998)[1]
[1]العربية، 1998)ص151

المبحث الثاني: الاحداث الجديدة في القضية الفلسطينية وانعكاسها على الدور التركي

المطلب الأول: موقف تركيا من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة

أظهر الموقف التركي من الحرب على غزة 2008م تحولا في السياسة التركية، وذلك بجعلها سياسة مبادرة وفاعلة ومؤثرة خاصة في ظل تحالفها مع إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد أن الموقف التركي جاء مغايرا تماما للموقف الأمريكي، وتميز بموقف مستقل ورؤية واضحة في التعامل مع حرب غزة، هذا ما أكده رئيس الوزراء التركي رجب طيب أرد وغان بقوله "إن بلاده لن تدير ظهرها لما يحدث لغزة وأطفالها، ولن تبقى صامتة ومكتوفة الأيدي على عدم تحقيق العدالة"

وقد كانت ردة الفعل التركية غاضبة جدة، على المستويين الشعبي والرسمي. وبرز ذلك بالموقف الحاد لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أرد وغان، الذي رأى أن العدوان الإسرائيلي على غزة هو "عدم احترام لتركيا" على خلفية زيارة أولمرت لتركيا قبل أربعة أيام فقط من بدء العدوان على غزة، ووعده لأر دوغان وغول بألا تشهد غزة مأساة إنسانية، وجاء العدوان تكذيبا لوعده، الأمر الذي اعتبره الأتراك خداعة وتضليلا واستخفافا بدور تركيا الوسيط بين سورية و "إسرائيل،" وأضاف أرد وغان أن العمليات العسكرية ضد غزة وجهت ضربة للسلام الدولي.[1]

وعلى إثر العدوان، أعلنت تركيا تجميد وساطتها بين سورية و إسرائيل" فيما يتعلق بعملية السلام، حيث أعلن أرد وغان من دمشق في 31ديسمبر 2008م، بعد لقائه الرئيس السوري بشار الأسد، بأن "العدوان على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة" وقد صدر بيان لمجلس الأمن القومي التركي، في 30ديسمبر 2008م، دعا فيه المجلس إلى وقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، وأعقب ذلك جولة زيارات عربية لأر دوغان للسعي إلى وقف إطلاق نار فوري في غزة، وإرسال مساعدات إنسانية، وفتح المعابر، شملت الجولة سورية ومصر والسعودية والأردن وقد التقى أرد وغان خلالها عباس في

[1] ياسر البشير العشى، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجيستير، (فلسطين : جامعة الأقصى ،2002-2013)ص 13 .

الأردن ومشعل في سورية ، وعاد من الجولة دون نتيجة، وأطلق بعد عودته تصريحات حادة في 4جانفي2009م ضد بدء "إسرائيل" عمليتها البرية في قطاع غزة بتاريخ 3جانفي 2009م، وفي اجتماع في أنتاليا" قال أرد وغان إن آهات القتلى في غزة لن تبقى في مكانها، وإنه "لن يكون إلا مع المظلومين[1]"

ذكرت صحيفة صباح التركية في عددها الصادر في 13جانفي ،2009أن أرد وغان طرح على زعماء مصر والسعودية والأردن وسورية والسلطة الفلسطينية خارطة طريق تقوم على مرحلتين، لتأمين وقف إطلاق النار العاجل في غزة، واستعادة التهدئة، وفتح الطريق أمام المساعدات للفلسطينيين، وتهيئة الأرضية المناسبة لاستئناف مفاوضات السلام، بنشر قوات دولية لحفظ السلام في غزة، واستعادة التهدئة بين "حماس" و "إسرائيل".

أكد أرد وغان على أهمية العمل من أجل حل شامل للقضية الفلسطينية، ودعا إلى "وضع خطة سياسية تشمل كل الأطراف الفلسطينية بما فيها "حماس «تعمل كلها من أجل حل سياسي للقضية الفلسطينية " أما على الصعيد الإنساني، فقد استقبلت الحكومة التركية الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات التركية، وقام رئيس الوزراء أرد وغان بزيارتهم، كذلك قامت زوجة رئيس الوزراء التركي في لقاء تضامني مع زوجات الرؤساء العرب بالدعوة إلى جمع التبرعات وكما قررت أنقرة منع "إسرائيل" من المشاركة في مناورات "نسر الأناضول" السنوية مع الجيش التركي بمشاركة أمريكا.

استمرت تركيا في دعم قطاع غزة إنسانيا وإغاثيا عن طريق الكثير من المؤسسات التركية التي بدأت العمل في قطاع غزة ، وعن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني ، إلى أن شن الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الثاني على قطاع غزة في نوفمبر .2012

وخلال الزيارة التي أجراها "أحمد داوود أغلو" وزير خارجية تركيا إلى قطاع غزة، أجرى لقاء مع رئيس الوزراء الفلسطيني "إسماعيل هنية" قال "داوود أغلو" : "آلامكم آلامنا ومستقبلكم مستقبلنا اعلموا أن كل قطرة دم تراق هنا تولد جروحا كبيرة في قلوب 75مليون إنسان يعيشون

[1] سامي لاخرس ، **أثر التغيرات السياسية التركية والإيرانية على القضية الفلسطينية والاستراتيجية**، ص 24

في الأناضول مؤكدا أن تركيا تقف في مواجهة الظلم الواقع على غزة ، وتطالب بالوقف الفوري للاعتداء الإسرائيلي على غزة ، و إنماء الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليها. "

وقد ظهر أثر الثورات العربية خلال الحرب على أعلى مستوى ولعل إسرائيل أرادت من وراء هذا العدوان اختبار النظام العربي الرسمي الذي حدث في بنيته تغييرا نوعيا بفضل توارث الربيع العربي التي أوصلت أحزابا إسلامية إلى الحكم في بعض الأقطار العربية مثل: تونس ومصر، وهي أحزاب معادية للمشروع الصهيوني وللهيمنة الصهيونية والأمريكية في المنطقة[1].

في وقت لاحق من انتهاء الاعتداء على غزة ساندت تركيا وبكل قوة القرار الفلسطيني التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لنيل صفة دولة مراقب غير عضو ، حيث طالب "أحمد داوود أغلو" وزير الخارجية التركي يوم 09أكتوبر 2012برفع صفة فلسطين داخل الأمم المتحدة من مراقب إلى دولة مراقب غير عضو ، ونقلت وكالة الأناضول عن "داوود أغلو" قوله": إن مطلبنا في الوقت الراهن هو منح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة " وبعد أن صوتت تركيا بالإيجاب بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة ، كانت أول المهنئين بعد حصول ذلك ، حيث هنأ الرئيس التركي عبد غول الريس الفلسطيني محمود عباس بالقرار وجاء العدوان الثالث على القطاع في جوان 2014وهو العدوان الأطول حيث استمر 51يوما من القتل والتدمير واستهدف المدنيين ، وتركيا ومنذ اليوم الأول أدانت العدوان الإسرائيلي وطالبت بوقفه فورا ، على لسان رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء الخارجية ، وحتى على لسان نواب البرلمان الذين تظاهروا أمام السفارة الإسرائيلية تنديدا بالعدوان وطالبة بوقفه، كما عاود "أر دوغان" أيضا التأكيد على أن التطبيع مع إسرائيل لن يتم في ظل رفع الحصار عن قطاع غزة والامر الآخر الذي لا بد من الالتفات إليه هو أن خطابات "أر دوغان" النارية ضد الحرب على غزة هي في جزء منها جاءت ضمن النسق العام للانتخابات التركية التي فاز بها كأول رئيس تركي منتخب مباشرة ففي خطاب أمام مؤيديه في مدينة طوقاط قال "رجب طيب أرد وغان" : "إن الشعب التركي لا يمكن أن يغلق على نفسه الأبواب ولا يهتم

[1] ياسر بشير العشي، مرجع سابق ص 145-160.

بالأمور الخارجية ولا يمكن أن يدير ظهره لغزة بلاد الشهداء والمظلومين التي يقصفها الجيش الاسرائيلي يوميا[1].

المطلب الثاني: جهود تركيا في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

حاولت حكومة العدالة والتنمية" إحداث نوع من التوازن بين علاقتها بكل من "إسرائيل" والفلسطينيين، فبالرغم من التعاطف الكبير مع القضية الفلسطينية، وجد الحزب نفسه بين اتجاهين، الأول قاعدته الانتخابية التي تميل بشكل كبير إلى دعم القضية الفلسطينية ومعاداة "إسرائيل،" والثاني المؤسسة العسكرية، والتكوين العلماني للدولة ونظامها القضائي، وكذلك رغبة الحزب في علاقات مميزة مع أوروبا لذلك عمدت تركيا إلى تطبيق سياسة متوازنة بهذا الخصوص، حيث زار وزير الخارجية التركي عبد الله غول في أوائل العام 2005م "إسرائيل ، وتأتي بعد رفض أرد وغان استقبال شارون في أنقرة وصفه الممارسات شارون ضد الفلسطينيين بإرهاب الدولة كما زار غول مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله، عقب زيارته لإسرائيل،" وقال بعد لقائه مسؤولين فلسطينيين: إن الأساليب التي تستخدمها "إسرائيل" ضد الشعب الفلسطيني والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأمن والراحة لها،" مشددا على أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هي الطريق الأمثل للسلام والأمن ، كما أعرب عن ثقته في أن "الدولة الفلسطينية المقبلة ستكون قوية وقادرة على التقدم نحو السلام"، وأكد أن "تركيا ترى أن الطريق الوحيد للوصول إلى السلام هو اتفاق شامل يقوم على أساس التعايش بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

وأعقب ذلك زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أرد وغان إلى "إسرائيل" في حزيران يونيو 2005م، التي أوضح فيها الموقف التركي من خلال قوله: "علاقاتنا الطيبة مع "إسرائيل" لا تمنعنا من توجيه انتقادات صريحة، وأتمنى أن تضيف زيارتي دفعة جديدة لعلاقتنا،" أما وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم فرد عليه قائلا: "بإمكان تركيا أن تكون جسرا لعلاقتنا

[1] نورالهدى سعيداني ونسيمة منال دلباز ، **دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، (سعيدة: جامعة مولاي الطاهر، 2014-2015) ص106.

مع العالم العربي"، وقد أوضح أرد وغان أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين بلاده و "إسرائيل،" والمشاركة في جهود السلام التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن ،[1]فيما وصف أرد وغان في مؤتمر صحفي مع عباس زيارته بالتاريخية، واصفا العلاقات التركية – الفلسطينية بأنها "تستمد قوتها من القيم والثقافة المشتركة، ومن التاريخ الطويل الذي نعتز به." وأعلن أرد وغان أن علاقة بلاده ممتازة مع الفلسطينيين والإسرائيليين، وقال "أبلغنا الطرفين بأننا على استعداد تام لبذل كل ما بوسعنا للإسهام في عملية السلام، وفي تصريح لأر دوغان بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2005م قال: "إن السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط يشكل أولوية في السياسة الخارجية التركية. وقد رحبنا بقبول الأطراف بخريطة الطريق التي وضعت من أجل الوصول إلى حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وأكد أرد وغان خلال لقائه المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، أن التوصل إلى اتفاق سلام غير ممكن من دون إشراك حركة "حماس" كطرف أساسي في المعادلة. كما وصف داود أغلو وزير الخارجية التركي بأن أي إجراءات إسرائيلية،" سواء في الحرم الإبراهيمي أو المسجد الأقصى، لا تساعد في جهد تحقيق السلام .

وعلى صعيد آخر، زار أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلي أنقرة في 14شباط/فبراير 2007م، حيث كانت الزيارة مناسبة ليدعو أرد وغان أولمرت للاعتراف بحكومة الوحدة الفلسطينية، التي ستتشكل بموجب اتفاق مكة، مؤكدة أن العمل مع السلطة من خلال شخص محمود عباس فقط هو أمر خاطئ. كذلك زار الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس أنقرة في 11تشرين ثاني/نوفمبر 2007م، في لقاء ثلاثي معل رئيس التركي عبد الله غول ورئيس السلطة محمود عباس، حيث مثلت الزيارة ذروة العلاقات التركية– الإسرائيلية المتنامية، وقد استبق بيريز وصوله بالإشادة بدور تركيا المهم جدا" في عملية السلام [2]

[1]صالح نافع ، **"التقرير الفلسطيني الاستراتيجي"** ، (لبنان: مركز الدراسات والاستشارات،2005)، ص118
[2]صالح نافع، مرجع سابق، ص21.

وقد شاركت تركيا في مؤتمر أنابوليس للسلام في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 27تشرين ثاني/نوفمبر 2007م، من أجل إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين واستئناف المفاوضات والعمل علي تطبيق خارطة الطريق خاصة بعد فشل قمة كامب ديفيد حيث رحبت تركيا بنتائج المؤتمر المتمثلة باستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما أكد أرد وغان في كلمة له أمام زعماء العرب في الدورة العادية " "22للقمة العربية، سنة 2010أن تركيا لا تستطيع تجاهل التطورات في الشرق الأوسط، كما اعتبر أن تناول كل حدث وحده منفصلا عن توازنات المنطقة أمر غير واقعي، وأن القضية الفلسطينية هي من أكثر القضايا المهمة والعاجلة من أجل التسوية في المنطقة.

ومع واقع الثورات العربية وتدهور العلاقات التركية مع كل من إسرائيل وسوريا وايران أصبحت قدرتها في الدخول الفعال الي القضية الفلسطينية اصعب الى ان وصول نظام جديد الي الحكم في مصر أعاد التوازن الي المعادلة من جديد ، وفي مقابل ذلك لوحظ ان القضية الفلسطينية لم تعد تحتل الموقع المتقدم ذاته في الاجندة[1] .

أكد الرئيس التركي "رجب طيب أرد وغان، في تصريحاته الصحفية التي ألقاها من قطر، إبان زيارته الأخيرة التي تمت في 2كانون الأول/ ديسمبر ،2015أن "القضية الفلسطينية تُعتبر أساس جميع القضايا التي تُعاني منها منطقة الشرق الأوسط اليوم، يجب على المجتمع الدولي إيجاد حلول عادلة لإخواننا الفلسطينيين الذينُ هجروا من ديارهم وأصبحوا في عداد المهجرين "قسًرا."

ويفيد ليك أغلو أن الوفد انطلق من إسطنبول إلى "تل أبيب" يوم الثلاثاء الموافق 1ديسمبر ،2015 وبعد وصول الوفد إلى تل أبيب، اتجه إلى غزة مباشرة، حيث استقبل بحفاوة وترحيب شديدين." وينقل الباحث عن الوفد الدبلوماسي المرافق قوله إن "تركيا تنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها من أكثر القضايا عدًلا وأحقيةً، واليوم في ظل اللقاءات الدبلوماسية التي

[1]طيب رجب ارد وغان ، **كلمة معالي السيد رجب طيب ارد وغان رئيس وزراء تركيا**، (ليبيا: مجلس جامعة الدول العربية علي المستوى القمة، الدورة العادية 22،2010.)

نقوم بها مع الجانب الإسرائيلي، تحتل بعض القضايا الخاصة بفلسطين مثل؛ قضية حصار غزة وقضية آبار الغاز الطبيعي الواقعة في المياه الإقليمية لغزة وقضية تنقل الفلسطينيين ما بين قطاع غزة والضفة الغربية وقضية بناء ميناء غزة وغيرها من القضايا، سلم أولوياتنا في المحادثات الجارية ولن نتخلى عن أي نقطة من هذه النقاط.[1]

[1] المنظور التركي للقضية الفلسطينية، صحيفة ترك بريس، متحصل عليه من http://turkpress.com/node/1616 في 2022/04/12 على 15:30.

المبحث الثالث: الخيارات الاستراتيجية التركية ومحدداتها

المطلب الأول: أهمية الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية تركيا من خلال موقعها الاستراتيجي المتحكم بمضائق البسفور والدردنيل وقربها الجغرافي من الاتحاد السوفيتي وقدراتها العسكرية والبشرية، لذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم السياسي لتركيا في كل ما يتعلق بحقها بالتحكم في تنظيم عبور السفن الحربية للمضيقين أوقات الحرب .

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المالية والعسكرية لتركيا وعقدت المعاهدات والاتفاقيات الثنائية، كما باتت أنقرة أكثر ميلاً على اعتبار السياسة الأمريكية نحوها تعبيراً عن مصالح قوة عظمى أنانية أكثر من كونها تجسيداً لأي التزام صادق وأمين بالدفاع عن أبرز وأهم مصالح تركيا القومية، كما أن المتتبع لتاريخ العلاقات الأمريكية التركية بعد الحرب العالمية الثانية يجد أن هذه العلاقات تم تأسيسها على أساس المصالح الاستراتيجية والأمن المشترك حيال تركيا، وخلال الحرب الباردة فان الولايات المتحدة كانت تتطلع إلى تركيا باعتبارها سداً ثابتاً ضد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ولهذا فان دور تركيا كان مجرد أداة تنفيذية ضمن الاستراتيجية الأمريكية ومنعت من أن تلعب دوراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط لمدة طويلة .[1]

كما شكلت حرب الخليج الثانية عام ،1991منعطفاً في العلاقة لأنها أقنعت قادة الولايات المتحدة بأن لتركيا قيمة استراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية تحتم النظر إليها لا من خلال دورها الكلاسيكي في الناتو بل من منظور بات يعرف باسم الشرق الأوسط الأكبر، ما لبث هذا التغير في التركيز أن أعطى العلاقة زخماً جديداً. كذلك تنظر أمريكا إلى تركيا على أنها دولة محورية في عملية التنمية جيو استراتيجية لا وراسيا، خصوصاً في الدول المستقلة حديثاً في الأقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفيتي سابقاً. كما تنظر أمريكا إلى تركيا على أنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية الإقليمية بوصفها حلقة الوصل

[1] باكينام لشرقاوي، الانطلاقة الإقليمية التركية..لماذا؟ وكيف؟ **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 9.

الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب، هذا المعبر الذي تدعمه أمريكا على اعتبار أنه أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق، تكمن الفكرة الاستراتيجية في منع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة، ليست هذه الخطة إلا جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم الاحتواء المزدوج، لأنها أيضاً تقوم بالحيلولة دون تمكين إيران من تكثيف انخراطها بمخططات بحر قزوين الجديدة الخاصة بنقل الطاقة .[1]

إن السياسات التركية والأمريكية الإقليمية يتباين فيما بينها ويتجلى ذلك في موقف الطرفين من العراق والتعامل مع الوضع في شمال العراق، تريد واشنطن إزاحة نظام الحكم في العراق واستخدام الجبهة الكردية في شمال العراق لتحقيق ذلك الهدف، أما القيادة التركية فترغب في إبقاء العراق موحداً دون المساس بتلك الوحدة والحيلولة دون نشوء كيان سياسي كردي مستقل، قد يصبح مصدر قلق وعدم استقرار في المنطقة الكردية من تركيا نفسها.

أما في الوقت الراهن فإنه لا تقاطع في المصالح الأمريكية التركية في كل من الشرق الأوسط وقبرص، إلا بصورة جزئية، مع تزايد اقتناع تركيا بأن عليها السعي إلى تحقيق مصالحها القومية ومتطلباتها الأمنية بإقامة علاقات قوية مع أمريكا للحفاظ على دورها المحوري في المنطقة.

ان كان الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية اختلف نوعا ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تغيرت النظرة إلى تركيا ولاسيما بعد أحداث 11أيلول 2001باعتبارها أكثر من مجرد حاجز جغرافي، مما يؤثر إلى حدوث تحول في طبيعة هذه العلاقة إذ إن معظم سنوات التحالف والعلاقة تم إنشائها في إطار الحرب الباردة.

إن أهمية تركيا قد ازدادت في الاستراتيجية الأمريكية، وذلك بعد أن اختارت الولايات المتحدة العالم الإسلامي كساحة مواجهة لها في إطار حربها المعلنة على ما يسمى بالإرهاب وقيامها بغزو أفغانستان والعراق بين عامي ،2001–2003حيث تزايدت الحاجة

[1] عبد الفتاح نبيل، مرجع سابق

الأمريكية إلى الدور التركي من منطلقات عسكرية وحضارية وثقافية وسياسية واقتصادية، معززاً بالتصور الأمريكي بان تركيا تمثل بديلاً ناجحاً للنفاذ إلى العديد من بلدان الشرق الأوسط ووسط أسيا، وبكون تركيا تمثل نموذجاً إسلامياً معتدلاً يحتذى به وبصفتها أيضا العضو المسلم الوحيد في حلف شمال الأطلسي(الناتو)، إضافة إلى علاقاتها التاريخية مع الدول الغربية، فضلا عن أن منطقة الشرق الأوسط تشكل أهم التحديات الاستراتيجية المطروحة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حيث الإبقاء على الهيمنة الأمريكية في منطقة جغرافية استراتيجية وتضم اكبر شركات العالم من النفط والغاز الطبيعي وهي حيوية جداً للولايات المتحدة والغرب والأسواق العالمية بما تمده من موارد للطاقة من النفط والغاز .

إن احد الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في أسيا الوسطى والقوقاز هو تمهيد الطريق أمام الشركات النفطية الأمريكية العملاقة الطامحة في استثمار نفط هذه المنطقة، والتي تعتبر اليوم في المرتبة الثانية في العالم بعد الخليج العربي من حيث امتلاكها للاحتياطي النفطي، وكانت العيون الأمريكية موجهة دائما على نفط القوقاز وبحر قزوين حيث الآبار الآذرية والتي تحتفظ بعلاقات قوية وشراكات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى سعي أمريكيا الحثيث إلى تدشين خط جديد لنقل النفط والغاز الطبيعي عبر خط باكو– تبليسي– سيحان التركي على البحر المتوسط، وذلك من اجل الالتفاف على خطوط النفط العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ثم إلى أوروبا الغربية[1].

كما ساهمت السياسة الأمريكية التي اتبعها جورج بوش الابن في حملته العسكرية على أفغانستان والعراق ومحاصرة إيران وسورية كأطراف رئيسية في المنطقة وذلك بالعمل على إضعافهم لفتح الطريق أمام تركيا للامتداد إقليميا من خلال دفع تركيا باتجاه تخفيف التوتر بين هذه الدول وبين تركيا وقيامه بتسهيل سبل التعاون معها، حيث أن هذه الحالة من الاستقطاب الإقليمي قد أعطت وزنا كبيراً للسياسة التركية العابرة للاستقطاب والمعسكرات،

[1] يوسف أيمن طلال، "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية"، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد358، 2008-2000)،ص86-103

وبناء عليه فان العلاقات التركية– الأمريكية في زمن الرئيس السابق جورج دبليو بوش قد اتسمت بعدم الاستقرار بسبب انتهاج حكومة ارد وغان سياسة إقليمية مستقلة حيال الكثير من قضايا المنطقة والتي لا تنسجم غالبا مع السياسة الأمريكية لا سيما سياسة بوش العدائية في المنطقة، والتي تعتبر السبب الرئيسي الذي يكمن وراء معاداة الشعب التركي وشعوب المنطقة وشكل العامل الأكثر حضوراً في تصاعد حدة العداء بينهما وسببا كافياً لتوتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، غير إن هذا التأزم في العلاقة التركية الأمريكية قد تم ملافاته بعد الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس لأنقرة في 24نيسان 2004وتأكيدها مع نظيرها عبد الله غول على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث تطابقت وجهات نظر البلدين تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية خصوصاً ما يتعلق بإيران والعراق وأفغانستان .

ويشير مضمون وثيقة الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية– الأمريكية إلى أن الخارجية التركية قد خطت خطوات مهمة عن طريق إعادة تفعيل الدور التركي الإقليمي والدولي في المنطقة، وتركز الوثيقة على زيادة وتعظيم الدور التركي فيما يخص القضايا العربية والإسلامية مثل القضية العراقية والقضية الفلسطينية والتوجهات نحو الملف النووي الإيراني وذلك في المستقبل المنظور، وهذا عزز الاعتقاد التركي بان الولايات المتحدة تدرك وتعترف بحقيقة أهمية الدور التركي في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي وان تجاهل هذه الحقيقة سيلحق الضرر بعلاقة الشراكة الاستراتيجية بينهما، خصوصا وأن شغل تركيا مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي حتى نهاية عام 2010ساعده على تعزيز فعالية دورها في حل القضايا العالقة في المنطقة.

وبالرغم من هذه الحقائق التي يجب أخذها بالاعتبار فانه لا يمكن لتركيا أن تلعب دوراً فاعلاً ومهماً في معالجة القضايا التي تطفو على السطح في المنطقة وقيامها بالتدخل في حلها دون رضا الولايات المتحدة الأمريكية ودون الاتفاق بين واشنطن وأنقرة على مبادئ أساسية لتحديد ذلك الدور الذي لن يكون دون رؤية مشتركة وتعاون في الجهود بينهما،

ويتضح ذلك برفض الولايات المتحدة دور الوساطة التي عرضتها تركيا للتوسط بينها وبين إيران فيما يخص الملف النووي الإيراني بعيدا عن محاولات عزل إيران ومعاقبتها اقتصاديا وإنما من خلال إشراكها في الحوار معها بشان الاستقرار بالمنطقة، كذلك الأمر في حالة عدم رضا الولايات المتحدة عن العلاقة التي بدأت تتوطد بين تركيا وسورية والتزام تركيا الصمت تجاه الضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سورية في عام 2007لكي تسحب قواتها من لبنان .

وقد ساهم وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض كرئيس للولايات المتحدة في تخفيف حدة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة، وقد شكل اختياره لزيارة تركيا –كأول بلد إسلامي– دليل على مدى اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالدور التركي الإقليمي في المنطقة، حيث تحدث الرئيس الأمريكي اوباما يوم 6نيسان 2009بقوله " إن الولايات المتحدة ستواصل دعمها لتركيا لما لها من دور مركزي" وقوله" إن الولايات المتحدة وتركيا تسعيان لخدمة العديد من الفرص والازدهار لشعبينا وخاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة ويمكننا زيادة التجارة والاستثمار بين بلدينا" وقد دعا أوباما إلى قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي بقوله " دعوني أكون واضحاً فان الولايات المتحدة تؤيد بشدة مساعي تركيا لكي تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي" .

ويرى الباحث من خلال ما تقدم أن التوجه الأمريكي الجديد تجاه تركيا يمنح الحكومة التركية حرية المناورة والحركة نحو انتهاج سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة طالما أن تلك السياسات تتناسب وتتوافق مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، حيث تتوخى الإدارة الأمريكية في عهد اوباما لتركيا دوراً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط، وفي الجوانب التي تخص مختلف القضايا والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة ومنها ما يلي:

1.قيام تركيا بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة من جهة وبين إيران من جهة أخرى.

2.مساعدة الولايات المتحدة على استعادة زمام الأمور والسيطرة وإعادة الاستقرار في

أفغانستان.

3.العمل على تعزيز النفوذ الأمريكي في جمهوريات أسيا الوسطى.

4.محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف انجراف تركيا نحو التعاون الاستراتيجي مع جمهورية روسيا.

5.بذل الجهود التي من شأنها التخفيف من الدعم السوري والإيراني لحماس في غزة ولحزب الله في جنوب لبنان.

6.لعبٍ دور رئيسي في استقرار العراق

7.العمل على توفير طرق أنابيب نقل موارد الطاقة من حوض بحر قزوين باعتبار تركيا تشكل ممراً للعبور إلى الأسواق العالمية[1]

المطلب الثاني: إشكالية العلاقات التركية-الأوربية.

تحاول تركيا الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد في عام 1992 بموجب اتفاقية ماسترخت، وحصلت تركيا رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999، ولكن مفاوضات العضوية لم تبدأ للآن، إن مسألة انضمام تركيا للاتحاد قسمت الأعضاء الحاليين في الاتحاد إلى معارض ومؤيد، يقول المعارضون بأن تركيا هي ليست دولة أوروبية وإنما جزء من الشرق الأوسط وآسيا وانها سياسياً واقتصادياً وثقافياً لا تلبي الشرط الأدنى للعضوية، وستكون عبء على الاتحاد، بينما يقول المؤيدون بأن العضوية ستمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط، التي قد توقع تركيا في يوم من الأيام تحت سيطرة المتشددين، أيضاً بأن لدى تركيا أراضي زراعية شاسعة وأيدي عاملة كبيرة ستفيد الاقتصاد الأوروبي. ومن النقاط الايجابية الناتجة عن تلبية متطلبات الانضمام للاتحاد لبدء مفاوضات العضوية القيام بالإصلاحات الداخلية منها تقليص سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسية في البلاد، ونمو الحريات وحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق

[1] عمر محمود لقمان، "القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية"، **مجلة دراسات إقليمية**، (مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 8 ،2007.)ص91.

الأقليات كالأقلية الكردية. كما سعت تركيا مؤخرا في حل مشكلة قبرص، التي احتلت الجزء الشمالي منها عام 1974تحت ذريعة حماية حقوق الأقلية التركية .[1]

ومع ذلك فان الإصلاحات الداخلية التي اشترطها الاتحاد الأوروبي على تركيا لكي تكون مؤهلة للقبول في عضوية الاتحاد والتي قامت بتنفيذها الحكومة التركية اصطدمت بالرفض الأوروبي على أساس أن تلك الإصلاحات لم ترتقي إلى المواصفات المطلوبة، ومع استمرار الرفض الأوروبي كان لا بد لتركيا أن تغير من الطرق والأساليب للوصول إلى الهدف وللاستمرار في عملية المفاوضات الصعبة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولات التوافق معه، حيث رأت الحكومة التركية إن التوجه إلى محيطها الإقليمي شرقاً وجنوباً لا يتعارض مع توجهها الأصيل شمالاً وغرباً بل قد يخدمه ويقدمه من خلال إبراز أهمية الدور التركي كقوة استقرار في الجوار الأوروبي وكهمزة وصل مع العالم الإسلامي، وعلى هذا الأساس يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يشجع تركيا على حل النزاعات في جنوب القوقاز والشرق الأوسط لضمان استقرار هذه المناطق محل اهتمام الاتحاد حيث إمدادات الطاقة وطرق المرور العابرة إلى الأسواق العالمية .

لذلك عمدت الحكومة التركية إلى تحويل سياستها الخارجية نحو تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الأمر في منطقة القوقاز وروسيا، وقد أدى ذلك إلى أن حظيت تلك التوجهات بتقدير من قبل الدول العربية وروسيا وايران وعززت من دور تركيا ومكانتها للقيام بدور رئيسي في المنطقة، في الوقت الذي شكل خيبة أمل لبعض الدول الغربية، ولكن لا يعني أن تركيا قد ركزت على هذه الأولوية في سياستها الخارجية أو تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق، حيث يقول داود اغلو وزير الخارجية التركي " انه من الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينها .

إن تركيا تسعى وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة الخارجية وقضاياها في

[1]كمال، ونهرا، فؤاد، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2011)

صور ن رفض فكرة أن تركيا تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق أوسطي إنها تحتل مقعداً غير دائم في مجلس الأمن وعضو نشيط في مجموعة العشرين، كما أنها تحافظ على التزاماتها بمسار العضوية في الاتحاد الأوروبي، حيث إن هذه الرؤية التركية تنطلق في الأساس من مفهوم سياسة التوازن لإعطاء اكبر قدرة للمناورة لسياستها الخارجية تجاه السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال الحرص على إحداث التوازنات في السياسية

الداخلية والإقليمية والدولية والتوجهات ذات الأفضلية للحد من الابتعاد عن الغرب والولايات المتحدة لكون الحكومة التركية تعتقد بأنها لا يمكن أن تقوم بأي دور إقليمي ما لم يحظى بالرضا والقبول من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الدول الغربية أيضا .

لذلك فإن ما تقوم به تركيا من جهود الوساطة بين إسرائيل والدول العربية وحل النزاعات في القوقاز، لا يقلل من شان العلاقات مع الدول الغربية حيث ستظل المحور الرئيسي لتركيا، حيث يبقى الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي من ركائز السياسة التركية لإيجاد التوازن بين الأمن والحرية، وذلك من خلال لعبٍ دور اكبر في الشرق الأوسط والبلقان مع بقاء العلاقات مع الغرب الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية التركية، وهذا يعني أن تركيا لا تريد التفريط في العلاقات مع الغرب وان ما تقوم به من دور جديد في الشرق الأوسط أو دول البلقان هو يشبه الدور الذي لعبته في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل، وموقفها من الملف النووي الإيراني وكذلك من أحداث غزة وهو يأتي في إطار التحرك التركي المتعدد والذي هو بمثابة رسالة إلى دول الغرب بان دور تركيا محوري وضرورة لهم في الشرق الأوسط وذلك لتامين حالة الاستقرار التي تنشده أوروبا والذي يصبح في غاية الصعوبة دون مساعدة تركيا القادرة على التواصل مع جميع دول المنطقة[1].

[1] حسام مطر، "تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ"، **مجلة شؤون الأوسط**، (العدد 144، 2013.

يتبين أن طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في المرحلة القادمة أنها قد حققت نجاحات كبيرة منذ استلام حزب العدالة والتنمية زمام السلطة، وبشكل أتاح لتركيا فرصة استراتيجية لتزداد أهميتها الإقليمية والدولية، حيث الاستقرار السياسي والتحسن الاقتصادي يتفاعل مع الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في تنشيط التحول الديمقراطي ومن ثم الانطلاق نحو تفعيل الدور الإقليمي لتركيا.

إن استمرار تركيا في نفس النهج السياسي إقليميا ودوليا سيؤدي إلى تعاظم دورها إقليميا في ظل الغياب العربي عن الساحة الإقليمية والدولية وستتمكن تركيا من إقرار سياسات المنطقة إذا استمر الوضع العربي كما هو، حيث أن غياب القوى العربية الفاعلة قد مكن تركيا من لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط في إطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقة ولاسيما القضية الفلسطينية وإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

يتبين أن تركيا تسعى إلى لعبٍ دور أكثر فاعلية في التفاعلات الإقليمية لزيادة مكانتها الإقليمية لدى الاتحاد الأوروبي إلى الحد الذي يجعل الأوربيون مقتنعون بأهمية وحجم تركيا الاستراتيجي في السياسة الغربية، وان أوروبا لا يمكن أن تصبح قوة عالمية إلا من خلال اندماج تركيا الكامل فيه.

خاتمة

أن الموقع الجيو–ستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في أطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة.

نجح حزب العدالة والتنمية ممثلا بأقطابه الثلاث (أردوغان، غول، وأوغلو) في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيزّ قوتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة وشعوبها وشكل على مستوى الحكومات العربية عاملا محرجا خاصة الموقف التركي من حرب غزه الأخيرة.

يتبين أن تركيا تسعى إلى لعبٍ دور أكثر فاعلية في التفاعلات الإقليمية لزيادة مكانتها الإقليمية لدى الاتحاد الأوروبي إلى الحد الذي يجعل الأوربيون مقتنعون بأهمية وحجم تركيا الاستراتيجي في السياسة الغربية، وان أوروبا لا يمكن أن تصبح قوة عالمية إلا من خلال اندماج تركيا الكامل فيها.

حيث اتجهت الحكومة التركية إلى الانخراط فيها بفعالية، إضافة إلى ذلك فان تزايد الأهمية التركية في الاستراتيجية الأمريكية قد أتاح للحكومة التركية المجال لحرية المناورة والحركة باتجاه سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة وبما يؤهلها للقيام بأدوار إقليمية مهمة وصولاً إلى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد توصل الباحث في خاتمة هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، تمكن من خلالها تقديم عدد من التوصيات، وهي على النحو الآتي:

الاستنتاجات

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

1- فمكانة تركيا الجديدة لها أساسان؛ أساس فكري وأساس جغرافي؛ من الناحية الجغرافية؛ فأن تركياٌ تحتل موقعا فريدا، باعتبارها دولةً مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسياُ يمكن أنَّ يتم تعريفُها على أنها بلدٌ مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لاُ يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة

2- تحتل تركيا مكانة خاصة، فموقع تركيا الجغرافي يمنحها مكانة خاصة ويجعلها دولة مركزية (محورية)، تختلف عن الدول المركزية الأخرى.

3- إن تعدد الأحزاب في تركيا تعتبر ظاهرة صحية وقد انعكس تنافس الأحزاب الرئيسية إيجابياً على أداء الحكومة فكل حزب يسعى إلى استقطاب تأييد الشعب له، ويأتي ذلك من خلال برنامج عمل هذا الحزب، لذلك فقد ظهرت برامج عمل هذه الأحزاب قوية ومنطقية تهدف إلى بناء الدولة وتقدمها.

4- إن استمرار تركيا في نفس النهج السياسي إقليميا ودوليا سيؤدي إلى تعاظم دورها إقليميا في ظل الغياب العربي عن الساحة الإقليمية والدولية وستتمكن تركيا من إقرار سياسات المنطقة إذا استمر الوضع العربي كما هو، حيث أن غياب القوى العربية الفاعلة قد مكن تركيا من لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط في إطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقةولاسيما القضية الفلسطينية وايجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

5- يلاحظ أن تركيا استطاعت في ظل حزب العدالة والتنمية أن تحول العلاقات من حدود المواجهة إلى حدود التعاون مع كافة جيرانها وبما يؤهلها للانغماس في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية بشكل مكثف وفاعل.

6- نستنتج أن المعطيات الدولية والإقليمية منحت الفرصة وجعلتها مواتية للسياسة التركية للأخذ بزمام المبادرة والتركيز في توجهها نحو الجنوب، وتكييف سياستها الخارجية بما ينسجم مع الواقع الدولي والإقليمي، وبما يحقق لها موقعاً مؤثراً وفاعلاً على الساحة الإقليمية، وبما يجعل تركيا قادرة على قيادة المنطقة والاستفادة من الضعف العربي وغياب

أية قوة قادرة على إيجاد نوع من التوازن في التوجهات الإقليمية المختلفة، كما هي عليه الحال في السياسة التركية الجديدة القائمة على التوازن مع الجميع.

7- يتبين أن التحسن الذي شهده الاقتصاد التركي في الأعوام الأخيرة نتيجة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة اردوغان لابد أن ينعكس ايجابيا على أداء دورها على الصعيد الداخلي، حيث يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تثبيت دعائم نفوذه داخل المجتمع التركي بكل شرائحه وأطيافه ومن ثم الانطلاق للعب دور إقليمي اكبر يكون العامل الاقتصادي وراء تحريكه.

8- يتضح أنه كان للواقع الجيو-استراتيجي المميز أثره الفاعل على تنوع الأنساق الإقليمية التي اتجهت الحكومة التركية إلى الانخراط فيها بفعالية، إضافة إلى ذلك فان تزايد الأهمية التركية في الإستراتيجية الأمريكية قد أتاح للحكومة التركية المجال لحرية المناورة والحركة باتجاه سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة وبما يؤهلها للقيام بادوار إقليمية مهمة وصولاً إلى تحقيق

الهدف الذي تسعى إليه في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

9- يتضح أن تحديد مسارات السياسة الخارجية مستقبلاً في أي من الاتجاهات الثلاثة يتوقف على المقومات التي تمتلكها تركيا لكي يؤهلها للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وبما ينعكس على البيئة الدولية والإقليمية، حيث أن تركيا ستتأثر سلباً أو إيجابا في سعيها الدؤوب نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر تبعا لذلك.

10-يتبين أن طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في المرحلة القادمة أنها قد حققت نجاحات كبيرة منذ استلام حزب العدالة والتنمية زمام السلطة، وبشكل أتاح لتركيا فرصة استراتيجية لتزداد أهميتها الإقليمية والدولية، حيث الاستقرار السياسي والتحسن الاقتصادي يتفاعل مع الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في تنشيط التحول الديمقراطي ومن ثم الانطلاق نحو تفعيل الدور الإقليمي لتركيا.

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1- يجب رؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة فرصة تاريخية لتطوير العلاقات العربية التركية، لتعظيم المنافع العربية من هذه السياسة فالتوجهات التركية للتعاون الاقتصادي والتجاري، لابد ان تقابلها توجهات مماثلة، والترويج السياحي التركي في الجوار العربي.

2- دعوة تركيا الى متابعة نهجها الحالي، وتقديم التسهيلات لحركة التبادلات الاقتصادية والاستثمارية بينها وبين الأوروبية والعربية.

3- عودة الدول العربية الى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع تركيا تمهيدا لإقامة منطقة تجارة مشتركة على غرار الاتحاد الأوروبي خارج الحواجز الجمركية.

4- ان امام العرب والأتراك فرصة تاريخية نتيجة انبثاق رغبة مخلصة مشركة لدى الطرفين في التعاون والتنسيق الى اعلى درجة، مستفيدين من لحظة التحولات الإقليمية والدولية التي توفر نجاحا لهذا التعاون.

5- استثمار فرص النجاح المتحققة على الصعيد التنمية الاقتصادية التي وصلت اليها تركيا من اجل العمل على موائمتها بتطور سياسي تنموي .

6- تعزيز مقومات الاستقرار الاجتماعي والسياسي على الحد سواء مع الحفاظ على حقوق جميع مكونات المجتمع التركي من اجل استيعاب الكل ضمن منظومة حكم مستقرة تحترم الاخر تعمل على تامين متطلبات العمل الديمقراطي الحقيقي.

قائمة المراجع

الكتب

1- النعيمي احمد، تركيا والوطن العربي، (طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية،1998)

2- النعيمي أحمد، السياسة الخارجية، (جامعة بغداد، 2001).

3- غزالي عبد الحليم، لإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا (ظلال الثورة الصامتة)، الطبعة الأولى، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية).

4- النعيمي أحمد، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، (بغداد: دار الحرية للطباعة،1975).

5- رني اوسن، سياسة الحكم ترجمة علي حسون الذنون، (بغداد المكتبة الاهلية، 1999).

6- محمد الياس فراس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، (الأردن: دار الأكاديميون، 2016).

7- عاقيل محفوض ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغير، الطبعة 1، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث والسياسات).

8- جاهد عودة، السياسة الدولية والإقليمية مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، جامعة حلوان وجامعة بريطانيا

9- عبد الله عوض جلال، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية.

10- فاضل عطوان عباس، العلاقات السعودية التركية، ط1، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع،2015)

11- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية)

12- عزوز بهنان حنا ، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.

13- العزاوي وصال نجيب، بنية النظام السياسي التركي وصنع القرارات في تركيا، جامعة النهرين كلية العلوم السياسة.

14- يشيلطاش مراد تليجي ، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية ، ترجمة عاطف معتمد و عزت الديان ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات

15- عبد الله عوض جلال، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز الدراسات العربية، 1998).

16- داود اغلو احمد، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم،2010).

17- اراس بولنت، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ط 1، (عمان: مركز دراسات الشرق، 2012).

18- رضوان وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000م ، (بيروت :شركة مطبوعات للنشر والتوزيع ،2005)

19- سلامة احمد، الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005).

20- جودة حسين، الاقتصاد التركي يحقق قفزات رغم البطالة والديون، (مصر: الدار الجامعية، 2007).

21- محمد مصطفى كمال، ونهرا، وفؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011)

22- نافع صالح، التقرير الفلسطيني الاستراتيجي، (لبنان: مركز الدراسات والاستشارات، 2005)

المجلات

1. عبد الفتاح نبيل، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، 2003 .

2. نور الدين محمد، تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد 287،2003.

3. كركوكي جمال كمال إسماعيل، أزمة الرئاسة التركية 2007، مجلة دراسات إقليمية، العدد 10،2008

4. الطويل، رواء زكي يونس، مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية ،1923 ،2001، مجلة دراسات إقليمية ،10،2008

5. مطر حسام، تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح وقيود النفوذ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 144،2013

6. محمود لقمان عمر، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العدد 8،2007.

7. يوسف ايمن طلال، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد358،2008 .

8. الشرقاوي باكينام، الانطلاقة الإقليمية التركية..لماذا؟ وكيف؟ مجلة شؤون الأوسط، العدد99 ،2012

المذكرات:

1-تلولي محمد، "السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008 "، رسالة ماجستير ،(جامعة الازهر ،2016)

2-الرنتيسي محمود، "الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، (جامعة غزة، اكاديمية الإدارة والسياسة للدارسات العليا،2013).

3-سالم الرحاحلة احمد سليمان، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات"، مذكرة ماجيستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014).

3-سعيداني نور الهدى يلباز نسيمة، "دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي"، مذكرة ليسانس، (سعيدة، جامعة مولاي الطاهر، 2015/2014)

4-بشير العشي ياسر، "السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية"، مذكرة ماجيستير، (فلسطين، جامعة الأقصى، 2013)

المواقع والجرائد الالكترونية:

1-لادمي محمد العربي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة : المحددات والابعاد موقع ، المركز الديمقراطي العربي، المتحصل عليه من http://democraticac.de في 02/04/2022 على 10:20.

2-كاكه بي مهدي، تركيا الي أين، سلسلة مقالات من بوابة الدور الإقليمي، متحصل عليها من ar.timeturk.com في 2022/04/04 على 17:00.

3-هشام منور، دخول المنتدى العالمي من بوابة الدور الإقليمي، متحصل عليها من ar.timeturk.com في 2022/04/04 على 22:15.

4-خليل محمد عبد القادر، تركيا والثورات (الربيع العربي)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متحصل عليها من http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx في 2022/04/06 على 30:08

5-داود اغلو احمد، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية، متحصل عليها من https://old.egyptwindow.ne في 2022/04/08 على 21:10.

الفهرس

اهداء

الشكر

مقدمة.....01

الفصل الأول: ماهية السياسة الخارجية التركية.....07

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.....08

المطلب الأول: المحددات الداخلية لسياسة الخارجية التركية.....08

المطلب الثاني: المحددات الخارجية لسياسة الخارجية التركية.....16

المبحث الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.....21

المطلب الأول: دور العوامل الشخصية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية 21

المطلب الثاني: دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار.....33

المبحث الثالث: أهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية.....33

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية.....39

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية التركية.....44

الفصل الثاني: التحول في السياسة الخارجية التركية.....50

المبحث الأول: مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط.....51

المطلب الأول: رؤية حزب العدالة والتنمية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط.....51

المطلب الثاني: السلوك التركي الجديد.....63

المبحث الثاني: الأحداث الجديدة في القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الدور التركي68

المطلب الأول: موقف تركيا من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة.....68

المطلب الثاني: جهود تركيا في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.....71

المبحث الثالث: الخيارات الاستراتيجية التركية ومحدداتها.....75

المطلب الأول: أهمية الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية.....75

المطلب الثاني: إشكالية العلاقات التركية –الأوروبية.....80

خاتمة.....85

قائمة المراجع.....90

مـلخص مذكرة الماستر

تعتبر السياسة الخارجية للدول من أهم المواضيع البحثية في حقل العلاقات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بإحدى الدول المؤثرة في النسق الدولي، وتعتبر تركيا من أهم الدول التي لفتت سياستها الخارجية اهتمام الباحثين خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتمحورت الدراسة حول التحولات السياسة الخارجية التركية بعد وصول اردوغان.

وفي دراستنا سعينا الى التعرف على المحددات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية وكذا أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة وأهدافها، والتطرق لمرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي لشرق الأوسط، كما تتطرق الدراسة الى الاحداث الجديدة في القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الدور التركي، وفي الأخير تتناول الدراسة اهم الخيارات الاستراتيجية التركية ومحدداتها.

الكلمات المفتاحية:

1/ السياسية الخارجية 2/ العلاقات الدولية 3/ التحولات السياسية

Abstract of The master thesis

The foreign policy of countries is one of the most Important research topics in the field of international relation, especially if it come to one of the countries affecting the international system. Turkey is one of the most important countries whose foreign policy drew the attention of researchers, especially after the end of the Cold War. The study focused on Turkish foreign policy after Erdogan arrival.

In our study, we sought to identify the determinant of Turkish foreign policy under the rule of the justice and Development party, the decision-making process Turkish foreign policy, as well as the foundations and objective of the new Turkish foreign policy. in addressing the foundations of the Turkish vision of the regional system in the Middle East. The study also touches on the new events in the Palestinian issue and their repercussions on the Turkish role. Finally, the study deals with the most important Turkish strategic options and their determinants.

keywords:

1/ Foreign policy 2/ International relations 3/ Political transformations